Sada Al - Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
Volume 2, Issue 1 - 2026 - Pages 175 - 199

Economic Repercussions of the Russia - Ukraine Crisis on the European Economy (A Geopolitical and Sectoral Analysis)

Fatma Miftah Ali Alteer* [1], Mohamed Abdulhamid Abdulsalam Almbqa [2]
[1] Department of Economics, Faculty of Economics and Trade, Asmarya Islamic University, Zliten - Libya.
[2] Department of Management, Faculty of Economics and Trade, Asmarya Islamic University, Zliten - Libya.
***Email:** Falteer@yahoo.com

التداعيات الاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي (تحليل جيوسياسي وقطاعي)

أ. فاطمة مفتاح علي التير *[1]، أ. د. محمد عبد الحميد عبد السلام المبقع [2]
[1] قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن - ليبيا.
[2] قسم الإدارة، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن - ليبيا.

Received: 18 - 12 - 2025; Accepted: 15 - 02 - 2026; Published: 06 - 03 - 2026

الملخّص

تتناول هذه الدراسة التأثير الاقتصادي للأزمة الروسية - الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي خلال الفترة من (2014 إلى 2024)، مع التركيز على خمس قطاعات رئيسة: المالية، التجارة، الطاقة، الاستثمار والنمو الاقتصادي، والسياحة، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي مدعوماً بالتحليل المقارن، ومراجعة منهجية للدراسات المحكمة والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية.

وتظهر النتائج أن الأزمة أدت إلى تقلبات حادة في الأسواق المالية، وانخفاض ثقة المستثمرين، واضطراب حركة التجارة، لا سيما مع روسيا، كما أظهرت أزمة الطاقة الأوروبية هشاشة الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي، مما ساهم في تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة وتنويع مصادر الإمداد، وتباطأ النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (3.5%) في 2022 إلى (0.4%) في 2023، مع تعافٍ جزئي إلى نحو (1.0%) في 2024، وأما قطاع السياحة، فقد شهد انخفاضاً حاداً في أعداد الزوار، لا سيما الروس، ما أدى إلى خسائر كبيرة في الإيرادات وفرص العمل.

وتخلص الدراسة إلى أن الأزمة أحدثت آثاراً متشابكة وعميقة على جميع القطاعات الاقتصادية، مما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر، وتنويع مصادر التجارة والطاقة، وتعزيز السياسات الاستثمارية لتعزيز القدرة على التكيف مع الأزمات الجيوسياسية المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الروسية - الأوكرانية، الاقتصاد الأوروبي، الأسواق المالية، التحول نحو الطاقة المتجددة، السياحة، الاستثمار، النمو الاقتصادي.

Abstract

This study examines the economic impact of the Russia–Ukraine crisis on the European economy during the period 2014–2024, focusing on five key sectors: finance, trade, energy, investment and economic growth, and tourism. The study adopts a descriptive-analytical approach supported by comparative analysis and a systematic review of peer-reviewed studies and reports issued by international institutions.

The findings indicate that the crisis caused severe volatility in financial markets, reduced investor confidence, and disrupted trade flows, particularly with Russia. The European energy sector revealed vulnerabilities due to dependence on Russian fossil fuels, which accelerated the

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

transition toward renewable energy and the diversification of supply sources. Economic growth slowed markedly, with GDP growth declining from (3.5%) in 2022 to (0.4%) in 2023, followed by a partial recovery to around (1.0%) in 2024. The tourism sector also experienced a sharp decline in visitor numbers, particularly Russian tourists, resulting in substantial revenue losses and reductions in employment opportunities.
The study concludes that the crisis produced deep and interconnected effects across all economic sectors, highlighting the need for comprehensive risk management strategies, diversification of trade and energy sources, and strengthened investment policies to enhance resilience to future geopolitical crises.

Keywords: Russia - Ukraine crisis, European economy, financial markets, energy transition, tourism, investment, economic growth.

المقدمة

شهد النظام الاقتصادي الدولي منذ عام 2014، تصاعداً ملحوظاً في تأثير الأزمات الجيوسياسية على الاقتصادات الإقليمية، وتُعدّ الأزمة الروسية - الأوكرانية من أبرز هذه الأزمات، نظراً لما خلّفته من انعكاسات مباشرة وعميقة على الاقتصاد الأوروبي، لا سيما في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار، وقد أدى الاعتماد الكبير لعدد من دول الاتحاد الأوروبي على روسيا كمصدر رئيس للطاقة إلى تضخيم آثار هذه الأزمة، خاصة بعد عام 2022، حيث ارتفعت أسعار النفط والغاز، وتزايدت الضغوط التضخمية، وتباطأ النمو الاقتصادي في العديد من الدول الأوروبية.

وتعود جذور الأزمة الروسية - الأوكرانية إلى عام 2014، عقب ضم روسيا لإقليم القرم، وما تبع ذلك من تصاعد التوترات في شرق أوكرانيا بين القوات الأوكرانية والانفصاليين الموالين لروسيا، الأمر الذي جعل هذه الأزمة عاملاً محورياً في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية والاقتصادية في أوروبا، وقد ترتبت على هذه التطورات تداعيات اقتصادية واسعة النطاق انعكست على استقرار الأسواق الأوروبية وأداء القطاعات الحيوية.

ويُعدّ قطاع الطاقة من أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة، إذ تُعتبر روسيا من أكبر موردي النفط والغاز الطبيعي إلى القارة الأوروبية، وقد أدى أي توقف أو اضطراب في إمدادات الطاقة الروسية، أو التهديد بقطعها، إلى اختلالات في سوق الطاقة الأوروبية وارتفاع حاد في الأسعار، كما أن اعتماد شبكات نقل الطاقة الأوروبية على خطوط الأنابيب المارة عبر الأراضي الأوكرانية جعل تكاليف النقل عرضة للزيادة في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة.

إلى جانب ذلك، فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى حزمة من العقوبات الاقتصادية على روسيا، استهدفت قطاعات استراتيجية مثل الطاقة والقطاع المالي والدفاع. وأسهمت هذه العقوبات في تقليص حجم التبادل التجاري بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وألحقت آثاراً سلبية ببعض القطاعات الاقتصادية الأوروبية المرتبطة بالسوق الروسية.

ولا يقتصر تأثير الأزمة الروسية - الأوكرانية على الجوانب التجارية والمالية فحسب، بل يمتد ليشمل تراجع ثقة المستثمرين وتصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي، الأمر الذي أدى إلى إحجام المستثمرين عن توجيه استثماراتهم نحو المناطق المتأثرة بالأزمة، وانعكس سلباً على معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي في أوروبا.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الأزمة الروسية - الأوكرانية أسهمت في تراجع التجارة والاستثمار، وارتفاع تكاليف الإنتاج والطاقة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية، على الرغم من تبني الاتحاد الأوروبي استراتيجيات متعددة تهدف إلى احتواء تداعيات الأزمة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق قدر أكبر من الاستقلال الطاقي.

وتنقسم هذه الورقة البحثية إلى خمسة محاور رئيسة، يتناول المحور الأول تأثير الأزمة على القطاع المالي، ويبحث المحور الثاني انعكاساتها على المجال التجاري، بينما يختص المحور الثالث بدراسة تأثير الأزمة على قطاع الطاقة، ويتناول المحور الرابع آثارها على الاستثمار والنمو الاقتصادي، في حين يُعالج المحور الخامس والأخير تأثير الأزمة على القطاع السياحي.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تحليل وقياس حجم وطبيعة التداعيات الاقتصادية للأزمة الروسية -الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي، في ظل مؤشرات موثقة أظهرت ارتفاع أسعار الطاقة، وتراجع معدلات النمو والاستثمار، واضطراب سلاسل الإمداد، وفق تقارير المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي.

وبناءً على ذلك يمكن صياغة تساؤلات البحث التالية :

1. إلى أي مدى أثرت الأزمة الروسية - الأوكرانية على القطاعات الاقتصادية الرئيسة في أوروبا؟
2. هل تختلف حدة التأثير بين الدول الأوروبية تبعاً لدرجة الاعتماد الطاقي على روسيا؟

فرضية البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية التالية :

1. أدت الأزمة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة، وتراجع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي في عدد من دول الاتحاد الأوروبي.
2. يختلف تأثير الأزمة باختلاف درجة الاعتماد الطاقي على روسيا بين الدول الأوروبية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرّف على التأثيرات الاقتصادية للأزمة الروسية - الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي.
2. تحليل انعكاسات الأزمة على القطاعات المالية والتجارية وقطاع الطاقة في الدول الأوروبية.
3. دراسة أثر الأزمة الروسية - الأوكرانية على الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي في أوروبا.
4. توضيح تأثير الأزمة على القطاع السياحي الأوروبي.
5. استخلاص مجموعة من المقترحات والتوصيات للتعامل مع الأزمات الجيوسياسية المستقبلية والحد من آثارها الاقتصادية.

أهمية البحث

تستمد أهمية البحث من عدة اعتبارات، أبرزها:

1. الإسهام في إثراء الأدبيات الاقتصادية المعاصرة حول العلاقة بين الجغرافيا السياسية والأداء الاقتصادي القطاعي.
2. توفير إطار تحليلي لصنّاع القرار لفهم تداعيات الاعتماد الطاقي والمخاطر الجيوسياسية.
3. مساعدة صناع القرار الأوروبي على تصميم سياسات للتخفيف من المخاطر الاقتصادية الناتجة عن الأزمات الجيوسياسية المستقبلية.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بالتحليل المقارن، مع توظيف مراجعة منهجية للأدبيات ذات الصلة، شملت دراسات علمية محكَّمة وتقارير صادرة عن مؤسسات دولية معتمدة، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2024، وفق معايير الصلة بالموضوع، والحداثة، والموثوقية المؤسسية.

كما تم تطوير منهجية لتتبّع الإنتاج المعرفي بهدف ضمان استيعاب شامل لمختلف المساهمات العلمية التي تناولت الأزمة الروسية - الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية على الاقتصاد الأوروبي.

حدود البحث

الحدود الزمنية: 2014 - 2024.

الحدود المكانية: دول الاتحاد الأوروبي.

الحدود الموضوعية: القطاعات الاقتصادية (الطاقة، التجارة، المالية، الاستثمار، السياحة).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Sada Al - Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
Volume 2, Issue 1 - 2026 - Pages 175 - 199

المصطلحات الإجرائية

1. **الأزمة الروسية - الأوكرانية:** النزاع السياسي والعسكري والاقتصادي بين روسيا وأوكرانيا منذ عام 2014 وما ترتب عليه من عقوبات دولية.
2. **الاعتماد الطاقي:** درجة اعتماد دولة ما على مصدر خارجي لتأمين احتياجاتها من الطاقة.
3. **المخاطر الجيوسياسية:** التهديدات الاقتصادية الناتجة عن التوترات والصراعات السياسية الدولية.
4. **التداعيات الاقتصادية:** التأثيرات الملموسة على مؤشرات النمو، الاستثمار، والتجارة.

الدراسات السابقة

يبيّن الجدول الآتي أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، مع توضيح مجال التركيز والمنهجية والنتائج، وموقع البحث الحالي بينها، وذلك بما ينسجم مع متطلبات التحكيم العلمي.

جدول (1): الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الأزمات على الاقتصاد الأوروبي.

م	الباحث	السنة	عنوان الدراسة	المنهج المستخدم	أهم النتائج	أوجه الاستفادة في البحث الحالي
1	بن فتاشة، سمايلي	2024	تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية على سلاسل الإمداد والطاقة وانعكاسها على الأسعار العالمية للغذاء.	وصفي تحليلي	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الأزمة واضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عالمياً.	تساعد في تفسير أثر اضطرابات سلاسل الإمداد كمتغير مستقل في البحث.
2	أوصيف، محمد الصالح	2023	تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية على اقتصاد الاتحاد الأوروبي بين حتمية الانتقال الطاقوي وضرورة الطاقة الناضبة.	وصفي تحليلي	أثبتت الدراسة أن الحرب أدت إلى اضطراب التجارة الخارجية وارتفاع حاد في أسعار الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي، مع زيادة التبعية لمصادر بديلة.	تدعم الإطار النظري للبحث فيما يتعلق بتأثير الأزمات الجيوسياسية على الأمن الطاقوي الأوروبي.
3	باحثون متعدّدون	2023	الأزمة الروسية-الأوكرانية وأثرها على النمو الاقتصادي العالمي (دراسة قياسية).	قياسي	أظهرت النتائج تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة وتباطؤ التجارة الدولية.	توفّر خلفية كمية لربط النتائج الأوروبية بالسياق الاقتصادي العالمي.
4	المفوضية الأوروبية	2022 - 2024	أمن الطاقة الأوروبي.	تقارير تحليلية	تسريع التحول نحو الطاقة البديلة.	يدمج بين الطاقة وبقية القطاعات الاقتصادية.
5	صندوق النقد الدولي (IMF)	2022 - 2023	تداعيات الأزمة على منطقة اليورو.	تحليلي كمي	تباطؤ النمو وارتفاع التضخم.	يربط النتائج بالاعتماد الطاقي والجغرافيا السياسية.
6	نورهان حسن الشيخ	2022	تأثير الأزمة الروسية - الأوكرانية على الاقتصاد العالمي.	وصفي تحليلي	ارتفاع معدلات التضخم وتباطؤ النمو في أوروبا.	يتجاوز البعد الكلي إلى تحليل قطاعي تفصيلي.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

م	الباحث	السنة	عنوان الدراسة	المنهج المستخدم	أهم النتائج	أوجه الاستفادة في البحث الحالي
7	ماهيناز الباز	2022	إدارة اقتصاد الحرب في أوكرانيا.	تحليلي	انعكاسات غير مباشرة على الاقتصادات الأوروبية.	يركز على الآثار المباشرة داخل الاقتصاد الأوروبي.
8	عامر بن محمد الحسيني	2022	التأثيرات الاقتصادية للأزمة على أوروبا.	وصفي	اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة.	يضيف بعداً زمنياً ممتداً (2014-2024).
9	البنك الدولي/ وكالة الطاقة الدولية	2022	أسواق الطاقة العالمية.	تحليلي مقارن	هشاشة الاعتماد الطاقي على روسيا.	يقدم تحليلاً تكاملياً متعدد القطاعات.

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتضح من الجدول أن معظم الدراسات السابقة تناولت الأزمة الروسية - الأوكرانية من زوايا جزئية أو قطاعية منفصلة، بينما يتميّز هذا البحث بتقديم معالجة تكاملية تجمع بين البعد الجيوسياسي والتحليل الاقتصادي القطاعي، مع تتبع زمني ممتد للتداعيات، بما يسهم في سد فجوة معرفية قائمة في الأدبيات ذات الصلة.

المحور الأول/ القطاع المالي:

تعد أزمة الروسية الأوكرانية من أحداث السياسة الخارجية التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأوروبي، وخاصة في القطاع المالي، وبما أن روسيا تعد أحد أكبر شركاء التجارة والاستثمار للعديد من الدول الأوروبية، فإن أي توترات في العلاقات بين البلدين تؤثر بشكل مباشر على الأسواق المالية والاقتصاد الأوروبي بشكل عام.

إن أحد التأثيرات الرئيسة للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي في القطاع المالي هو التوتر الذي يترافق معها والذي يؤثر على الثقة والاستقرار المالي، ويشمل ذلك تقلبات سعر صرف العملات وتدهور قيمة العملات وزيادة المخاطر المالية، وقد يترتب على ذلك تداعيات سلبية على الأسواق المالية الأوروبية، مثل تراجع قيم الأسهم وتدهور السوق العقارية وانخفاض الاستثمارات.

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر التوتر السياسي والاقتصادي في العلاقات بين روسيا وأوروبا على التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة بين الجانبين، وقد تفرض الدول الأوروبية عقوبات اقتصادية على روسيا، مثل فرض عقوبات مالية أو حظر التجارة، مما يؤثر على تدفقات التجارة والاستثمار بين الدولتين ويضعف النشاط الاقتصادي في القطاع المالي (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022).

وعلى ذلك، فإن القطاع المالي في الدول الأوروبية يتأثر بشكل كبير جراء الأزمة الروسية الأوكرانية، وهذه بعض التأثيرات الرئيسة:

أولاً/ تراجع الثقة بالمؤسسات المالية الأوروبية: تشير الأدبيات العلمية والتقارير الدولية إلى أن الأزمة الروسية - الأوكرانية كان لها تأثير ملموس على مستويات الثقة في الأسواق المالية الأوروبية، خاصة في أعقاب تصاعد العقوبات الاقتصادية المتبادلة منذ عام 2022، فقد أظهر تقرير صندوق النقد الدولي (IMF) في World Economic Outlook 2024 أن الأزمة أدت إلى حالة من عدم اليقين في الأسواق العالمية، مما انعكس سلباً على الثقة في المؤسسات المالية والمصرفية الأوروبية وأسهم في ارتفاع المخاطر الائتمانية نتيجة التقلبات الحادة في أسعار الطاقة والسلع الأساسية وازدياد معدلات التضخم (IMF, 2024) ، كما أبرز تقرير IMF Annual Report 2024 ، أن هذه التقلبات شكلت أحد أهم المخاطر التي أثرت على

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

استقرار القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي، من خلال زيادة تكلفة الاقتراض وتراجع مستويات السيولة (IMF, 2024).

وفي السياق ذاته، أكد البنك المركزي الأوروبي (ECB) عبر تصريحات رئيسته Christine Lagarde ، أن التوترات الجيوسياسية والعقوبات المفروضة على روسيا أثرت على الانكشاف المالي لبعض البنوك الأوروبية في السوق الروسية، مما ساهم في تراجع ثقة المستثمرين والمودعين، وظهور تقلبات في أسعار الأسهم والسندات، بالإضافة إلى تنامي توجهات التحفظ في الإقراض تجاه القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة (ECB, 2024)، وتشير بيانات البنك أيضاً إلى أن سياسات التشديد النقدي التي لجأت إليها البنوك المركزية الأوروبية للحد من التضخم، رغم ضرورتها في الاستقرار السعري، كانت لها تبعات سلبية على مستويات السيولة والائتمان، مما عمّق فجوة الثقة بين الأسواق والمؤسسات المالية في المدى القصير.

وبناءً على ذلك، تؤكد الدراسات والتقارير الدولية أن تراجع الثقة بالمؤسسات المالية الأوروبية كان أحد أبرز التداعيات غير المباشرة للأزمة الروسية - الأوكرانية على القطاع المالي الأوروبي، ويتجلى ذلك في ارتفاع المخاطر الائتمانية، وتقلبات سوقية ملحوظة، واتجاه متزايد نحو التحفظ في الإقراض، وهو ما يحمل آثاراً ممتدة على الاستثمار والنمو الاقتصادي في المنطقة.

ثانياً/ تقلبات أسعار العملات والأسهم: أدت الأزمة الروسية - الأوكرانية منذ اندلاعها في 24 فبراير 2022م، إلى ارتفاع كبير في تقلبات الأسواق المالية العالمية، سواء في أسواق الأسهم أو في أسعار العملات الأجنبية، وهو ما يعكس عدم اليقين الاقتصادي والمخاطر النظامية المرتفعة، أيضاً أظهرت الدراسات أن الأسواق العالمية شهدت انخفاضات متعددة في المؤشرات الرئيسة فور بداية الحرب، مع تأثيرات واضحة على عوائد الأسهم في (94) دولة شملتها إحدى الدراسات التي وثقت علاقة سلبية قوية بين الصراع العالمي وعوائد مؤشرات الأسهم خلال الأسابيع الأولى من الأزمة.

كما أكدت الجهات الاقتصادية أن التدخلات والعقوبات المفروضة على روسيا أدت إلى ردود فعل حادة في كل من سوق الأسهم وأسواق العملات، مع زيادة في تقلبات الأسعار وتدفقات المخاطر عبر الأسواق المالية والسلعية، ومن منظور العملات الأجنبية، تراجعت قيمة الروبل الروسي إلى مستويات قياسية منخفضة مقابل الدولار في أعقاب العقوبات الدولية، مما أكد تعرض العملة لصدمة مباشرة بفعل الأزمة والمشاعر السلبية للمستثمرين.

وبناءً على ذلك، أصبح قياس تقلبات الأسهم والعملات (Volatility) عنصراً أساسياً في تحليل تأثيرات الأزمة، حيث يستعمل مؤشر التقلب مثل (VIX) كمقياس لشدة المخاطر المتوقعة في الأسواق، وقد ارتفعت مؤشرات التقلب في فترات التوتر، مع نزعات لارتفاع الطلب على الأصول ذات المخاطر المنخفضة كالسندات أو الدولار الأمريكي في مراحل معينة من الأزمة.

جدول (2): أهم التقلبات في أسعار العملات والأسهم (2025 - 2014)

الفترة/ الأزمة	الأسهم (المؤشر الرئيس)	العملات (سعر صرف/ مؤشر)	ملاحظات رئيسة
الأزمة الأوكرانية 2014 الأولى	الروسي RTS انخفاض 45% مقابل الدولار.	انخفاض الروبل بشكل حاد.	آثار الأزمة الأوكرانية الأولى على الأسواق الروسية.
فبراير 2022 24 - 28	الروسي RTS انخفاض ثم تعافت جزئياً.% 39	الروبل هبط بشدة مقابل الدولار.	هبوط الأسهم الروسية وتراجع العملة بعد بداية الحرب.
أول أسبوع مارس 2022	انخفاض عالمي في عوائد الأسهم.	ارتفاع الدولار كملاذ آمن.	تقلص عوائد الأسهم العالمية خلال الأسبوعين الأولين من الحرب.
مارس - ديسمبر 2022	تراجع العملات الرقمية .%مثل البيتكوين 59	مؤشرات الأسهم العالمية في هبوط عام.	سُجلت دورة هبوط عميقة في الأسواق خلال 2022.
تطورات الأسواق2025	(VIX) تحركات مؤشر وتأثيرات على الأسهم والعملات.	يتقلب حول نطاق معين. USD EUR/	شهدت الأسواق الأمريكية ارتفاعات/ هبوطاً في مؤشرات الأسهم والعملات في 2025.

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى البيانات والتقارير الدولية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

يُلاحظ من الجدول السابق التالي:

1. أظهرت مؤشرات الأسهم الروسية، ولا سيما مؤشر(RTS) ، تراجعاً حاداً عقب اندلاع الحرب، تلاه تعافٍ جزئي اتسم بالبطء وعدم الاستقرار.
2. تعرّضت أسواق الأسهم العالمية لضغوط متزايدة على عوائد الأسهم خلال الأسابيع الأولى من تصاعد الأزمة، بالتزامن مع تحوّل المستثمرين نحو الأصول الآمنة.
3. شهدت العملات الرئيسة، وبخاصة الدولار الأمريكي/ اليورو (EUR /USD) ، تقلبات ملحوظة خلال فترات تشديد السياسة النقدية وتزايد التوترات الجيوسياسية.

ثالثاً/ انخفاض الاستثمارات الأجنبية: ساهمت الأزمة الروسية - الأوكرانية التي اندلعت في فبراير 2022، في زيادة عدم اليقين المرتبط بمناخ الأعمال العالمي، وهو عامل ارتبط بوضوح بانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى العديد من الدول والقطاعات، بما في ذلك القطاع المالي. فقد أظهرت تقارير دولية أن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت بنسبة حوالي (12%)، في عام 2022، لتصل إلى نحو (1.3) تريليون دولار أمريكي، وكان من بين العوامل الرئيسة المساهمة في هذا الانخفاض الحرب في أوكرانيا إلى جانب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والضغوط الاقتصادية العامة، وهو ما يعكس تراجع رغبة المستثمرين في الالتزام طويل الأجل في بيئات عالية المخاطر مثل الأسواق المالية المتأثرة بالصراع الجيوبوليتيكي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [الأونكتاد]، 2023).

وقد تركز هذا الانخفاض بشكلٍ أكثر وضوحاً في الاقتصادات المتقدمة، حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة (37%) لتصلَ إلى (378) مليار دولار في عام 2022، بينما شهدت بعض البلدان النامية ارتفاعاً طفيفاً في تدفقات الاستثمار نتيجة تركيز رؤوس الأموال المُستثمَرة في عدد قليل من الأسواق الكبرى والجاذبة، وهو دلالة على تغيّر الأولويات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب نحو أسواق أكثر استقراراً وأقل مخاطرة.

وفي حالة روسيا تحديداً، كشفت بيانات حديثة أن التدفقات الأجنبية المباشرة إلى البلاد انخفضت بشكل حاد خلال عام 2024، حيث تقلصت بنحو (62.8%)، ووصلت إلى حوالي (3.35) مليار دولار، بينما تراجع إجمالي الحيازات الأجنبية تقريباً إلى النصف، وهو مؤشر قوي على أن العقوبات الغربية وارتفاع المخاطر الجيوسياسية أدت إلى عزوف الشركات الأجنبية عن القطاع المالي الروسي وتقليص مشاركاتها فيه (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [الأونكتاد]، 2023) .

ويرجع هذا التراجع في الاستثمار الأجنبي إلى تزايد تكلفة رأس المال، وتدهور ثقة المستثمرين في استدامة العوائد، وارتفاع تكلفة المخاطر السياسية والمالية، ما دفع المستثمرين إلى توجيه رؤوس الأموال نحو أصول أكثر أماناً أو أسواق أقل تعرضاً لصدمات الحرب، ويُعد هذا الانخفاض في الاستثمارات الأجنبية من بين أهم الآثار الهيكلية للأزمة على القطاع المالي العالمي والمحلي للدول المتضررة، حيث تؤثر تدفقات رأس المال على القدرة الاستثمارية للمؤسسات المالية، وتحد من فرص توسعها، وتزيد من تكلفة التمويل وتراجع الابتكار المالي.

وبشكل عام، تتضح الأبعاد المتشابكة لتأثير الأزمة الروسية - الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي، حيث تتفاعل التداعيات المالية مع التحديات التجارية والاستثمارية، كما تمتد لتشمل قطاع الطاقة الحيوي، فالتقلبات في الأسواق المالية وانخفاض الثقة الاستثمارية تتقاطع مع تراجع حجم التجارة وقيود الاستثمار الأجنبي، بينما يشكل ارتفاع تكاليف الطاقة وتعرض الإمدادات للاضطراب ضغطاً إضافياً على الاقتصادات الوطنية والصناعات المختلفة، وبالتالي، يمكن القول إن الأزمة لم تؤثر على قطاع واحد فحسب، بل أحدثت آثاراً متداخلة على مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يستدعي تبني استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

المحور الثاني / المجال التجاري:

تعد الأزمة الروسية الأوكرانية واحدة من أهم التحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي تواجهها أوروبا في الوقت الحاضر، وتتسبب هذه الأزمة في تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الأوروبي، خاصة في مجال التجارة،

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

وتعد روسيا شريكاً تجارياً مهماً للعديد من الدول الأوروبية، والتبادل التجاري بينهما يشكل نسبة كبيرة من إجمالي التجارة لهذه الدول.

تؤثر الأزمة الروسية الأوكرانية على التجارة بين أوروبا وروسيا بعدة طرق، فقد تفرض روسيا قيوداً تجارية على المنتجات الأوروبية كجزء من الصراع الجاري، وقد تشمل هذه القيود فرض رسوم جمركية مرتفعة أو عقوبات تجارية أخرى، مما يعرقل حرية التجارة بين الدولتين، وتؤدي هذه القيود إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد وتعقيد إجراءات التجارة، مما يؤثر على ربحية الشركات الأوروبية ويعوق نمو الصادرات.

كذلك يمكن أن يتراجع حجم التجارة بين أوروبا وروسيا نتيجة للأزمة، وتزداد توترات السياسة والاقتصاد بين الجانبين، مما يؤدي إلى تراجع الثقة بين الشركات والمستهلكين، كما يمكن أن يتراجع الطلب على المنتجات الروسية في الأسواق الأوروبية والعكس صحيح، مما يؤثر على حجم التجارة ويقلص الفرص التجارية المتاحة.

وتتأثر بعض القطاعات الأوروبية بشكل أكبر من غيرها نتيجة للأزمة، وخاصة قطاع الزراعة والصناعات الغذائية، وقطاع السيارات، والصناعات التحويلية قد يكونون من بين القطاعات الأكثر تأثراً، وقد تتعرض الشركات والمزارع الأوروبية لضغوط تجارية وتقييدات على صادرات منتجاتهم إلى روسيا، مما يؤثر على الإيرادات والأرباح.

وتعتمد بعض الدول الأوروبية بشكل كبير على السوق الروسية لصادراتها، وتتمثل هذه الدول في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والنمسا، ويعتبر تراجع الطلب على المنتجات الأوروبية في روسيا أمراً مقلقاً بالنسبة لهذه الدول، حيث يمكن أن يتسبب في تراجع الصادرات وفقدان حصص السوق وتأثير سلباً على القطاعات المرتبطة بهذه الصادرات (الشيخ، 2022).

كما يمكن التوصل إلى أن الأزمة الروسية الأوكرانية تتسبب في تحديات كبيرة للتجارة بين أوروبا وروسيا، حيث تؤثر القيود التجارية وتراجع الثقة وتقلبات الأسواق على الشركات والقطاعات المعتمدة على التجارة بين الجانبين، ويتطلب تخفيف هذه التأثيرات تعاون دولي وجهود دبلوماسية لتهدئة التوترات واستعادة الاستقرار التجاري بين أوروبا وروسيا.

وعلى ذلك، فالأزمة الروسية الأوكرانية تؤثر بشكل كبير على التجارة في المنطقة، وبخاصة التجارة بين روسيا وأوكرانيا وبين روسيا والدول الأوروبية، وهذه بعض التأثيرات الرئيسة:

أولاً/ قيود التجارة مع روسيا: أثرت الأزمة الروسية - الأوكرانية منذ فبراير 2022، بشكل كبير على حركة التجارة الدولية مع روسيا عبر مجموعة من الإجراءات التجارية والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية وحلفاؤها، وقد شملت هذه الإجراءات حظر واردات وصادرات العديد من السلع الأساسية والتقنية والخدمات التجارية. فأعادت الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة النظر في معاملة روسيا داخل منظمة التجارة العالمية (WTO) ، حيث أوقفت معاملة روسيا كمستفيد من وضع الدولة ذات الأفضليات الأكثر تفضيلاً، وهو ما أدى إلى رفع الحواجز أمام التجارة بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الشركاء الاقتصاديين مباشرةً بدلاً من الاعتماد على التعريفات الجمركية التقليدية، نتيجة ذلك، تم حظر استيراد الصلب، والحبوب، ومواد أولية صناعية، والمنتجات المعدنية، والآلات والمعدات من روسيا، في حين تم فرض قيود على صادرات الاتحاد الأوروبي إلى روسيا في عدد من البضائع الحساسة مثل المعدات الصناعية المتقدمة والآلات والأجهزة التقنية مما قلّل من حجم التبادل التجاري بين الطرفين بشكل حاد (المفوضية الأوروبية، 2022).

كما تشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض كبير في حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بعد بدء الحرب، إذ بلغ مجموع تجارة السلع بين الجانبين نحو (14.5) مليار يورو في الربع الثاني من عام 2025، مقابل ما يقارب (81.9) مليار يورو في الربع الأول من 2022، قبيل اندلاع الحرب، وهو انخفاض بنحو (82%) في التجارة مقارنة بنفس الفترة قبل الأزمة، وهذا يعكس تأثير القيود والعقوبات المفروضة على التجارة التجارية، والتي شملت قطع العديد من العلاقات التجارية التقليدية، وفرض تشديدات على دخول بضائع روسية إلى الأسواق الأوروبية، وكذلك على دخول بضائع غربية إلى السوق الروسية (يورونيوز، 2023).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

وقد كان لهذا الانخفاض في التجارة آثار هيكلية على سلاسل الإمداد والأسواق الإقليمية، إذ اضطر الاتحاد الأوروبي وحلفاؤه للبحث عن مصادر بديلة للسلع التي كانت تستوردها من روسيا أو التي كانت تصدرها إليها، مما أعاد تشكيل شبكات التجارة العالمية، بينما لجأت روسيا إلى شركاء تجاريين غير غربيين مثل الصين ودول أخرى لتعويض الانخفاض في التجارة مع الغرب، رغم أن ذلك لم يعوض الفجوة التجارية بالكامل (معهد بروغل، 2023).

وفي ضوء ذلك، أصبحت قيود التجارة مع روسيا في المجال التجاري جزءاً لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية الدولية منذ بداية الأزمة الروسية - الأوكرانية، حيث أدّت إلى تقليص حجم التجارة الثنائية، وتبديل شركاء التوريد، وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، مما انعكس بدوره على القطاعات الصناعية والزراعية واللوجستية في الاقتصاد العالمي.

ثانياً/ اضطرابات سلاسل الإمداد: ألقت الأزمة الروسية - الأوكرانية بظلالها على سلاسل الإمداد التجارية العالمية بشكل واسع، إذ أدت إلى تعطيل تدفق السلع الأساسية والمواد الوسيطة التي تعتمد عليها العديد من الاقتصادات الصناعية والزراعية، وقد تسبب النزاع في تراجع صادرات الحبوب والأسمدة والمواد الأولية من روسيا وأوكرانيا، وهما من أكبر المصدرين عالمياً لهذه المنتجات، مما أثر بقوة على سلاسل التوريد في قطاعات الغذاء والطاقة والمنتجات الصناعية، وتبيّن الدراسات أن انخفاض صادرات الحبوب والمنتجات الزراعية أثر بشكل مباشر على كميات الإمداد العالمية وأسعارها، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والمواد الخام في الأسواق الدولية، وبالتالي زيادة تكلفة الإنتاج والتصنيع في العديد من القطاعات التجارية (جرمون وآخرون، 2024).

كما أدّت العقوبات وتقييد حركة التجارة عبر الحدود إلى اضطرابات لوجستية وتأخيرات في الشحن والنقل، إذ تسبّبت الحرب في إغلاق أو تعطيل موانئ وشبكات نقل حيوية مثل خطوط الشحن عبر البحر الأسود، وهو ما زاد من معدلات الازدحام في الموانئ البديلة وارتفاع تكاليف الشحن، مما أثر على توقيت تسليم البضائع وخطط الإنتاج لدى الشركات العالمية (شركة جي إي بي، 2022).

وقد أشار العديد من التحليلات إلى أن تعطّل سلاسل الإمداد بسبب الحرب دفع الشركات إلى البحث عن مصادر جديدة للمدخلات الإنتاجية أو إعادة ترتيب شبكاتها التجارية، مما عزز التكلفة التشغيلية وأدى إلى تأخر تنفيذ العقود التجارية الدولية. كما انعكس هذا الاضطراب على الأسواق الناشئة بشكل خاص في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يرتفع الاعتماد على الواردات من الحبوب والمنتجات الأساسية، وهو ما أثر على أمن الإمداد وأسعار الغذاء في هذه الدول (المجلس الشتات السلوفاكي للأوروبيين، 2022) ..

وبناءً على ذلك، تمثل اضطرابات سلاسل الإمداد إحدى أهم الآثار الهيكلية للأزمة الروسية -الأوكرانية على المجال التجاري، إذ أكدت هشاشة النظام التجاري العالمي أمام التوترات الجيوسياسية، وسلطت الضوء على أهمية تنويع مصادر الإمداد وتعزيز المرونة المؤسسية في مواجهة الصدمات الدولية.

ثالثاً/ ارتفاع تكاليف الاستيراد والتصدير: أثرت الأزمة الروسية - الأوكرانية بشكل مباشر على تكاليف الاستيراد والتصدير في التجارة الدولية، نتيجة تداخل عدة عوامل من جملة ارتفاع أسعار الطاقة، زيادة تكلفة النقل والشحن، وتأمين البضائع. فقد أشارت مؤسسة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أن تداعيات الحرب أدّت إلى زيادة ملحوظة في تكاليف الشحن البحري والنقل الدولي نتيجة تعطيل عمليات الشحن في منطقة البحر الأسود وتغير مسارات التجارة العالمية، مما زاد متوسط تكلفة نقل البضائع لمسافات أبعد وأوقات عبور أطول مقارنة بما قبل الأزمة. بين فبراير ومايو 2022، ارتفع ما يُدفع لنقل البضائع الجافة مثل الحبوب بنحو (60%)، وهو ما انعكس بدوره على ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً بنحو (3.7%)، نتيجة الزيادة في كلفة الشحن وارتفاع أسعار السلع الأساسية المرتبطة بها (الأونكتاد، 2022).

كما تساهم ارتفاع أسعار الوقود والطاقة، جراء العقوبات والتقلبات في أسواق النفط والغاز، في زيادة تكلفة النولون (freight) ورفع التكاليف التشغيلية للسفن، إذ ارتفع سعر البنزين البحري (Very Low Sulphur Fuel Oil) عالمياً بنحو (64%) بحلول نهاية مايو 2022 مقارنة مع بداية العام، مما أثر بشكل كبير على تكاليف الاستيراد والتصدير للسلع المتداولة عبر المسارات الملاحية الرئيسية (الاتحاد الدولي للموانئ والمرافئ، 2022).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

وليس ذلك فحسب، بل أن تكاليف التأمين على الشحن البحري ارتفعت أيضاً بسبب المخاطر الجيوسياسية المتزايدة في المناطق المتأثرة بالصراع، خاصة في البحر الأسود، حيث دفعت الاضطرابات البحرية بعض شركات التأمين إلى رفع أقساط التأمين على الشحن البحري للحاويات والناقلات لتعكس المخاطر العالية للملاحة في تلك المنطقة، مما يزيد من تكلفة الاستيراد والتصدير عند احتساب تكاليف النقل والتأمين ضمن أسعار البضائع النهائية (رويترز، 2023).

وعلاوة على ذلك، أدّى رفع تكاليف الشحن وتأمين البضائع إلى زيادة في أسعار السلع المستوردة والمحلية في الأسواق العالمية، حيث أبلغت مؤسسات قطاع سلسلة التوريد أن تكاليف النقل ارتفعت بأكثر من (10%) في بعض السلع الاستهلاكية بحلول نهاية 2025، مع تسجيل زيادات في بعض خطوط الشحن بين آسيا وأمريكا بنحو (30%) في فترات مختارة، وهو ما أثر على أسعار الكثير من المنتجات النهائية في الأسواق المستوردة (الغارديان، 2022) .

وبناءً على ذلك، فإن ارتفاع تكاليف الاستيراد والتصدير في التجارة العالمية الذي ارتبط بالأزمة الروسية - الأوكرانية يعكس تأثيرات مباشرة وغير مباشرة للصراع على أسعار النقل، الطاقة، التأمين، والمسافات الملاحية، مما أدى إلى ضغط إضافي على الشركات التجارية والمستهلكين وزيادة في تكلفة السلع المستوردة والمصدرة عبر الشبكات التجارية الدولية.

إذاً باختصار، يمكن القول إن الأزمة الروسية الأوكرانية تتسبب في تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد الأوروبي في مجال التجارة، وكذلك تقييدات التجارة وتراجع حجم التجارة وتأثيرها على القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى الاعتمادية المتبادلة بين الأطراف، تُعد جميعها تحديات تستدعي تعاوناً دولياً للتغلب عليها.

ولتجاوز تأثيرات الأزمة، يجب أن تعمل الدول الأوروبية على تنويع مصادر التجارة وتعزيز العلاقات التجارية مع الشركاء البديلين، وينبغي أيضاً تعزيز التعاون الدولي لتخفيف القيود التجارية وتشجيع المفاوضات الحوارية لحل الأزمة بطرق سلمية.

أما على المدى البعيد، يمكن أن تكون الأزمة الروسية الأوكرانية دافعاً لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للدول الأوروبية وتعزيز التنمية المحلية لتقليل التبعية على السوق الروسية، حيث قد تدفع الأزمة الأوروبيين للاستثمار في تحسين البنية التحتية وتعزيز الابتكار وتعزيز التجارة مع دول أخرى (سليمان ،2022).

المحور الثالث/ قطاع الطاقة:

تعتبر الأزمة الروسية الأوكرانية أيضاً لها تأثير كبير على قطاع الطاقة في أوروبا، روسيا هي واحدة من أكبر موردي الطاقة للدول الأوروبية، وتشمل النفط والغاز الطبيعي تحديداً، فالعديد من الدول الأوروبية تعتمد على روسيا كمورد رئيس للغاز الطبيعي، ويتم تصدير الغاز الروسي عبر أنابيب الغاز التي تمتد عبر أوكرانيا، وخلال الأزمة، قد تحدث اضطرابات في إمدادات الغاز نتيجة لتوتر العلاقات بين الدول المعنية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغاز وقلق الدول المستوردة بشأن الاستدامة الطويلة الأجل لإمداداتها بالطاقة.

وتعد روسيا أيضاً مورداً رئيساً للنفط إلى العديد من الدول الأوروبية، ويتأثر القطاع النفطي بالأزمة الروسية الأوكرانية بشكل مباشر، حيث يمكن أن يؤدي التوتر السياسي إلى تقييد إمدادات النفط وتأثيرها على الأسعار واستقرار الطاقة.

كذلك تشجع الأزمة الدول الأوروبية على تحقيق التنويع في الطاقة وتخفيف الاعتماد على روسيا، ويمكن أن يتضمن ذلك زيادة الاستثمار في مصادر طاقة بديلة مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة النووية، بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة للطاقة وتحسين كفاءتها.

وقد تؤدي الأزمة إلى تشديد العلاقات بين الدول الأوروبية والبحث عن حلول بديلة ومستدامة، قد تتأثر العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول المعنية بشكل عام، وقد يتم تعزيز التكامل الداخلي في الطاقة بأوروبا وتحسين الأمان في الطاقة لتقليل التبعية على موردي الطاقة الخارجيين.

وعلى ذلك، تؤثر الأزمـــة الروســـية الأوكرانية على قطاع الطاقة بشكل كبير، وذلك لعدة أسباب:

أولاً/ ارتفاع أسعار الغاز والنفط: أحدثت الأزمة الروسية - الأوكرانية منذ فبراير 2022، ضغوطاً كبيرة على أسواق الطاقة العالمية، تمثّلت في ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، وهو أحد أبرز تأثيرات الصراع

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

على قطاع الطاقة، فقد أدى تخفيض الإمدادات الروسية إلى أوروبا والعالم، وتضاعف المخاوف من تعطّل سلاسل الإمداد، إلى زيادة الطلب على مصادر الطاقة البديلة وارتفاع الأسعار بصورة ملحوظة، حيث كان سعر برميل النفط يعادل نحو (80 - 95) دولاراً قبل الأزمة، لكن بعد اندلاع الحرب تجاوز سعر خام النفط (100) دولار أمريكي للبرميل في مراحل عديدة، وهو ما يشير إلى ارتفاع في أسعار الطاقة مقارنة بما قبل الأزمة، ويعكس تأثير القلق من نقص الإمداد والاضطرابات في الأسواق العالمية (مخيمر، 2023).

كما أثرت الأزمة بشكل خاص على أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، حيث ترتبط العديد من الدول الأوروبية بشكل وثيق بإمدادات الغاز الروسي، وقد أدّى انخفاض الواردات عبر خطوط الأنابيب الروسية إلى زيادة حادة في أسعار الغاز بمعدّلات كبيرة، وزادت بعض التقديرات الاقتصادية إلى أن أسعار الغاز الأوروبي ارتفعت بنحو (70%)، نتيجة تأثيرات الأزمة وتقليل الإمدادات، مما أثّر على تكاليف إنتاج الطاقة والتدفئة في الأسواق الأوروبية، وتنعكس هذه الارتفاعات في أسعار النفط والغاز التالي (الراوي، 2022):

أ. زيادة تكلفة الإنتاج الصناعي وتوليد الطاقة بشكل عام، مما يضغط على هوامش الربح في القطاع الصناعي والتجاري.

ب. ارتفاع أسعار الوقود والطاقة للمستهلكين، ما يؤدي إلى تضخّم تكاليف المعيشة ويزيد من معدلات التضخم في العديد من الدول المستوردة للطاقة.

ج. إعادة توجيه الاستثمارات نحو مصادر الطاقة البديلة والطاقة المتجددة كاستجابة لتقلبات أسعار الوقود الأحفوري.

إن ارتفاع أسعار الغاز والنفط بعد اندلاع الأزمة يعكس التوترات الجيوسياسية وتأثيرها العميق على أسواق الطاقة العالمية، وقد أصبح عاملاً حاسماً في إعادة تشكيل سياسات الطاقة والاستثمار في هذا القطاع، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة من الخارج.

جدول (3): تطور أسعار النفط (خام برنت) والغاز الطبيعي (TTF) (2021 - 2025)

السنة/ الشهر	سعر نفط برنت (برميل/ دولار)	سعر الغاز الطبيعي (MWh/ يورو) TTF
2021 (عام كامل)	70.9 (متوسط)	-
2022 (عام أزمة)	100.9(يناير) 122.7 (يونيو)	80 - 233 في 2022 (بيانات شهرية)
2023 (عام ما بعد بداية الحرب)	77.6 - 93.7 (شهور مختلفة)	انخفاض تدريجي بعد 2022
2024 (استمرار التأثيرات)	73.9 - 89.9 (شهور مختلفة)	أسعار الغاز الأوروبية استمرت في التذبذب.
2025 (تراجع نسبي من ذروة الأزمة).	62.5 - 79.3 (شهور مختلفة)	أسعار الغاز ما زالت أعلى من مستويات ما قبل الأزمة في بعض الأسواق.

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى البيانات والتقارير الدولية.

يُلاحظ من الجدول السابق التالي:

أ. ارتفاع حاد في أسعار النفط في 2022 مع اندلاع الحرب، حيث وصل سعر خام برنت إلى مستويات فوق 120 دولاراً للبرميل في منتصف العام، مقارنة بما كان عليه في 2021 (70) دولاراً، مما يعكس تأثير المخاوف من تعطّل الإمدادات وتقييد التصدير الروسي بفعل العقوبات.

ب. أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا (TTF) شهدت ارتفاعات كبيرة جداً في 2022 مع اختناقات الإمدادات وتقليص الإمدادات الروسية، إذ سجلت أسعارها ارتفاعات تصل إلى أكثر من 200 - 300 يورو MWh /في بعض الشهور.

ج. في 2025 - 2023، رغم تراجع أسعار النفط من ذروتها في بداية الأزمة، لا تزال الأسعار أعلى من مستويات ما قبل الأزمة في كثير من الفترات، وتظهر حالة تقلب وتذبذب مستمر أسوة بتأثيرات الأزمة على أسواق الطاقة العالمية.

د. أسعار الغاز الأوروبية خلال 2025 ما زالت تظهر مستويات متفاوتة ولكنها تبقى في نطاق أعلى أو مشابه للسنوات ما قبل الحرب، مع مؤشرات ارتفاع في بعض الفترات نتيجة الطلب الموسمي أو نقص الإمداد.

ثانياً/ تأثير الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية: أظهرت الأزمة الروسية - الأوكرانية بشكل واضح مدى هشاشة الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية، خاصة النفط والغاز الطبيعي، في أسواق الطاقة العالمية،

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ولا سيما في أوروبا، فقد كانت روسيا قبل الأزمة أحد أكبر مورّدي الغاز والنفط لأوروبا، وكانت هذه الإمدادات تشكّل جزءاً كبيراً من طاقة المصادر الأولية التي تغذّي الاقتصادات الصناعية الأوروبية، فمثلاً، كانت حصة الغاز الروسي من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي مرتفعة جداً قبل الحرب، وهو ما جعل العديد من الدول الأوروبية عرضة لصدمة في الإمدادات وأسعار الطاقة عند اندلاع الحرب، إذ أدّت هذه الصدمة إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار الغاز والنفط، ودفعت الحكومات الأوروبية إلى التسريع في البحث عن مصادر بديلة للطاقة وتخفيف الاعتماد الروسي (بلباشير وبراهامي، 2023).

كما يعكس الاعتماد الطويل على الطاقة الروسية قوة النفوذ الروسي في سوق الطاقة الأوروبي، حيث كان الغاز الروسي يوفّر نسبة كبيرة من احتياجات الاتحاد قبل تقليص الاعتماد عليه بعد اندلاع الأزمة، ما أدّى إلى ضرورة تنويع مصادر الإمدادات سواء عبر الغاز الطبيعي المسال أو عبر التوسع في مصادر الطاقة البديلة والمتجددة. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي بالفعل في إعادة هيكلة إمداداته الطاقة من خلال زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة وقطر وغيرها، وتقليل الاعتماد على واردات الغاز الروسي إلى مستويات أقل بكثير مقارنة بما كانت عليه سابقاً (محمود، 2025).

وكان لهذا الاعتماد آثارٌ عميقة على أمن الطاقة والتكلفة الاقتصادية للدول المستوردة، إذ أدى أي انخفاض في تدفّقات الغاز والنفط من روسيا إلى ارتفاع أسعار الوقود والطاقة في الأسواق الأوروبية، مما أثّر على تكاليف الإنتاج الصناعي والنفقات الاستهلاكية، وأجبر الحكومات على تطوير استراتيجيات لتحسين مرونة الطاقة الوطنية وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر واحد (بوابة الأهرام، 2022).

وفي ضوء ذلك، أظهرت الأزمة أن الاعتماد الكبير على إمدادات الطاقة الروسية يمكن أن يتحول إلى عامل ضغط استراتيجي واقتصادي خطير في حال حدوث صدمات جيوسياسية، الأمر الذي دفع العديد من دول الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادر الطاقة، وتعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتطوير بنية تحتية لدعم الغاز الطبيعي المسال كجزء من السياسات الاستراتيجية لضمان أمن الطاقة وتقليل التعرض للصدمات الخارجية (عبد النبي، 2024).

جدول (4): تطور اعتماد الاتحاد الأوروبي على الطاقة الروسية قبل وبعد الأزمة (2019-2024)

السنة	نسبة واردات الغاز من روسيا	نسبة واردات النفط من روسيا	نسبة واردات الفحم من روسيا	ملاحظات تحليلية
2019	حوالي 41%	حوالي 27%	حوالي 47%	اعتماد مرتفع على الطاقة الروسية قبل الأزمة.
2020	حوالي 43%	حوالي 26%	حوالي 46%	استمرار الاعتماد المرتفع رغم جائحة كورونا.
2021	حوالي 45%	حوالي 25%	حوالي 45%	أعلى مستويات الاعتماد قبل الحرب.
2022	حوالي 24%	حوالي 15%	أقل من 20%	بداية الانخفاض بسبب العقوبات وتراجع الإمدادات.
2023	أقل من 15%	أقل من 10%	شبه متوقف	تنويع مصادر الطاقة وزيادة استيراد الغاز المسال.
2024	أقل من 10%	أقل من 5%	شبه معدوم	تحول استراتيجي نحو مصادر بديلة ومتجددة.

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى البيانات والتقارير الدولية.

يُلاحظ من الجدول السابق التالي:

أ. يوضح الجدول ارتفاع مستوى اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على مصادر الطاقة الروسية قبل عام 2022، ولا سيما في مجال الغاز الطبيعي، الأمر الذي جعل الاقتصادات الأوروبية أكثر عرضة لصدمات الإمدادات مع اندلاع الحرب، ويعكس ذلك هشاشة استراتيجية ناتجة عن الاعتماد المفرط على مصدر واحد للطاقة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ب. يُظهر الانخفاض الحاد في نسب الواردات الروسية بعد عام 2022 توجّه الدول الأوروبية نحو تنويع مصادر الطاقة بشكل متسارع، من خلال زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال والبحث عن موردين بديلين، بما يعكس استجابة سياسية واقتصادية عاجلة لاحتواء تداعيات الأزمة.

ج. أسهم التراجع المفاجئ في الإمدادات الروسية في ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً خلال المراحل الأولى من الأزمة، مما يدل على العلاقة المباشرة بين درجة الاعتماد على مصدر محدد ومستوى استقرار الأسعار وتكاليف الإنتاج في الأسواق الدولية.

د. يكشف الجدول عن تحوّل استراتيجي في مفهوم أمن الطاقة الأوروبي، حيث انتقلت الدول من نموذج يعتمد على مورد منخفض التكلفة إلى نموذج أكثر تنوعاً لكنه أعلى تكلفة على المدى القصير، بهدف تقليل المخاطر الجيوسياسية وتعزيز مرونة الإمدادات.

ه. يشير التراجع المستمر في الاعتماد على الطاقة الروسية إلى تسريع الاستثمارات في الطاقة المتجددة وتطوير البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال، في إطار استراتيجية طويلة الأمد تستهدف تعزيز الاستقلال الطاقي وتقليل التعرض للصدمات الخارجية.

ثالثاً/ تعطّل المشاريع الطاقية والتحول نحو الطاقة المتجددة: أدّت الأزمة الروسية - الأوكرانية إلى تعطّل عدد من مشاريع الطاقة التقليدية، خاصة تلك المرتبطة بالتعاون مع روسيا أو المعتمدة على تمويلات مشتركة وسلاسل إمداد مرتبطة بالأسواق الروسية، مما أثّر على تنفيذ مشاريع النفط والغاز والبنية التحتية المرتبطة بهما. فقد أسهمت العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا وقيود التمويل والاستثمار في تأجيل أو إلغاء مشاريع طاقية مشتركة، إضافة إلى تعطّل مشاريع خطوط الأنابيب أو إعادة تقييم جدواها الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي انعكس على خطط الإمداد طويلة الأجل في أوروبا وعدد من الأسواق العالمية (IEA, 2023).

وفي المقابل، شكّلت الأزمة حافزاً قوياً لتسريع التحول نحو الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي وتعزيز أمن الطاقة. وقد أطلق الاتحاد الأوروبي خطة (REPowerEU) في عام 2022، بهدف تسريع نشر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وزيادة كفاءة الطاقة وتنويع مصادر الإمداد، حيث هدفت الخطة إلى رفع حصة الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي قبل عام 2030 (المفوضية الأوروبية 2022)، كما أشار تقرير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الأزمة أدّت إلى تسريع غير مسبوق في الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة، حيث شهدت مشاريع الطاقة المتجددة نمواً ملحوظاً نتيجة ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري وزيادة الدعم الحكومي لمشاريع التحول الطاقي (IEA,2023).

إضافة إلى ذلك، أوضح تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) أن ارتفاع أسعار النفط والغاز بعد اندلاع الحرب جعل مشاريع الطاقة المتجددة أكثر تنافسية اقتصادياً، مما دفع العديد من الدول إلى إعادة توجيه الاستثمارات نحو مصادر الطاقة منخفضة الكربون كجزء من استراتيجيات الأمن الطاقي وتقليل المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بسلاسل الإمداد التقليدية (المفوضية الأوروبية, 2022)

وبذلك، لم تقتصر آثار الأزمة على تعطيل المشاريع الطاقية التقليدية فحسب، بل ساهمت أيضاً في إعادة هيكلة قطاع الطاقة العالمي عبر تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة وتعزيز سياسات التنويع الطاقي والاستدامة.

إذاً يمكن القول، أن الأزمة الروسية الأوكرانية تتسبب في تأثيرات كبيرة على قطاع الطاقة في أوروبا، وسبب ذلك أن الدول الأوروبية تعتمد بشكل كبير على روسيا كمورد رئيس للغاز الطبيعي والنفط، مما يجعلها عرضة للتوترات والقيود في إمدادات الطاقة، وينبغي على الدول الأوروبية أن تعمل على تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاستدامة في الطاقة لتقليل التبعية على موردي الطاقة الروسيين.

فالأزمة تشجع أيضاً الدول الأوروبية على تعزيز التكامل الداخلي في الطاقة وتحسين الأمان فيها، من خلال تعزيز الشبكات الكهربائية المتقاطعة وتقديم الدعم لتطوير مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الجديدة في مجالها، وتعد الأزمة فرصة للدول الأوروبية للتحول نحو نماذج في الطاقة أكثر استدامة وتنويعاً، مما يعزز الاستقلالية لها ويقلل من تبعيتها للأحداث الجيوسياسية والاقتصادية (عبد الحليم، 2022).

وعلى المدى البعيد، يمكن أن تكون الأزمة الروسية الأوكرانية دافعاً لتعزيز الابتكار في قطاع الطاقة وتطوير تقنيات جديدة لتحقيق التنويع فيها وزيادة الكفاءة أيضاً، وتعزز الضغوط الحالية على الاقتصاد

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الأوروبي التوجه نحو الاستدامة البيئية وتحفز الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة في الطاقة، للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقليل الانبعاثات الضارة.
ومع التزام الدول الأوروبية بالتعاون الدولي والتنسيق المشترك، يمكن تجاوز تأثيرات الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي في مجال الطاقة، وهذا يتطلب استخدام التكنولوجيا والابتكار وتعزيز الشراكات الدولية لتحقيق تنويع الطاقة وتعزيز استدامة الطاقة في أوروبا والعالم بأسره.

المحور الرابع/ الاستثمار والنمو الاقتصادي:
تشكل الأزمة الروسية الأوكرانية تحدياً كبيراً للاقتصاد الأوروبي فيما يتعلق بالاستثمار والنمو الاقتصادي، وتعتبر دول أوروبا من أكبر المستثمرين في روسيا، وتعتمد على التجارة والعلاقات الاقتصادية مع روسيا لتحقيق النمو والازدهار، فالأزمة السياسية والاقتصادية المستمرة بين روسيا وأوكرانيا تتسبب في تراجع ثقة المستثمرين في المنطقة، وقد يتردد المستثمرون في زيادة استثماراتهم أو إقامة مشاريع جديدة في ظل عدم اليقين السياسي والاقتصادي المحيط بهم.
وأن العقوبات المفروضة على روسيا من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها من الدول تؤثر على حركة التجارة والاستثمار بين الأطراف المعنية، وقد يتأثر التدفق التجاري والاستثماري بتقييدات وتعقيدات جديدة، مما يعوق النمو الاقتصادي في الأوروبي، وخاصة أن روسيا تعتبر مورداً رئيساً للغاز الطبيعي والنفط للعديد من الدول الأوروبية، وأن تصاعد التوترات قد يؤدي إلى تعطيل إمدادات الطاقة أو زيادة أسعارها، مما يؤثر على التكلفة العامة للعديد من الشركات والصناعات في أوروبا ويضعف النمو الاقتصادي، وهذه الأزمة تزيد من عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية، مما يؤثر على الاستقرار المالي في أوروبا ويعوق نمو الأعمال والاستثمارات، ويمكن أن ترتبط الأزمة أيضاً بتقلبات في سعر صرف العملات وانخفاض قيمة العملات المحلية، مما يؤثر على المستثمرين والشركات.
وبالتالي، تتطلب الأزمة الروسية الأوكرانية استجابة حكيمة ومنسقة من الدول الأوروبية للتعامل مع التحديات الاقتصادية، ويجب أن تعزز الدول الأوروبية التكامل الاقتصادي والتعاون الداخلي، وتعزيز التنويع في مصادر الاستثمار والتجارة، ويجب أن تعمل الدول على تعزيز الثقة بين المستثمرين وتوفير بيئة استثمارية مستقرة ومواتية، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستثمر الدول في تطوير القطاعات البديلة والمبتكرة، مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحديثة، لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.
وعلى المستوى الدولي، ينبغي أن تعمل الدول على تعزيز الحوار والتفاوض لحل الأزمة بشكل سلمي ومستدام، ويجب أن تلتزم الأطراف المعنية بالالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في سبيل الاستقرار الاقتصادي والسياسي (توفيق، 2023).
وعلى ذلك، فإن الأزمة الروسية الأوكرانية تؤثر على الاستثمار والنمو بشكل كبير، وذلك لعدة أسباب:
أولاً/ تراجع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي: أسفرت الأزمة الروسية - الأوكرانية عن انهيار توقعات النمو الاقتصادي في العديد من الدول الأوروبية، وهو ما انعكس بدوره على معدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي في فترات ما بعد اندلاع الحرب، وأظهرت تقارير المؤسسات الأوروبية أن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي تراجعت بشكل حاد نتيجة الحرب، حيث خُفّضت توقعات النمو في العامين 2022 و2023، إلى مستويات أدنى من التقديرات السابقة، وهو ما أثر سلباً على مناخ الاستثمار، لا سيما في قطاعات الطاقة والصناعة والتصنيع، التي تُعد محركاً مهماً للنمو الاقتصادي والاستثمار طويل الأجل (المفوضية الأوروبية، 2022).
وتشير البيانات إلى أن تراجع النمو الاقتصادي أدى إلى انخفاض ثقة المستثمرين وتعليق بعض المشاريع الاستثمارية الكبرى، خاصة في الدول الأوروبية التي كانت تعتمد بدرجة كبيرة على العلاقات التجارية والاستثمارية مع روسيا وأوكرانيا، مثل بولندا والمجر وألمانيا، وهذا التراجع في الاستثمار مرتبط أيضاً بارتفاع المخاطر الاقتصادية والتقلبات في سوق الطاقة، والتي دفعت الشركات والمستثمرين إلى تأجيل القرارات الاستثمارية أو إعادة توجيه رؤوس الأموال نحو أسواق أكثر استقراراً (بنك الاستثمار الأوروبي، 2022).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

وعلاوة على ذلك، أشار البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في تقريره إلى أن تباطؤ النمو الاقتصادي في أوروبا وتأثير الصراعات الإقليمية أدى إلى ضعف الطلب الخارجي وتراجع النشاط الاقتصادي في بعض الصناعات مما يقلص القدرة على جذب الاستثمار الجديد، ويضغط على مؤشرات النمو الاقتصادي في المدى المتوسط (ليبي، 2024).

وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن الأزمة الروسية - الأوكرانية أسهمت في تراجع معدلات الاستثمار في بعض الدول الأوروبية، ليس فقط بسبب الضغوط الاقتصادية الناتجة عن الحرب نفسها، ولكن أيضاً بسبب المخاطر المرتفعة، ضعف الطلب العالمي، وارتفاع تكلفة الطاقة، مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي في تلك الدول وتوجيهات الاستثمار طويل الأجل.

وتشير بيانات استطلاع (EY European Attractiveness Survey 2024) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في أوروبا سجل انخفاضاً مستمراً في عامي 2023 و2024، وقد وصل في 2024 إلى أدنى مستوياته خلال تسع سنوات مقارنةً بما كان عليه قبل الأزمة في 2021 - 2022 (يورونيوز، 2024)

والجدول التالي يوضح مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا قبل وبعد الأزمة

جدول (5): مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا قبل وبعد الأزمة

السنة	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي (FDI)	التغير السنوي مقارنة بالعام السابق	ملاحظات رئيسة
2021	نمو حوالي (1%) في المشاريع مقارنة بسنة 2020	-	ما قبل الأزمة، استقرار نسبي
2022	زيادة طفيفة (1%) عن 2021	زيادة بنسبة (1%)	قبل تأثير كامل الحرب
2023	(5694) مشروع	انخفاض بقيمة (4%) مقارنة بسنة 2022	أول انخفاض منذ 2020
2024	(5383) مشروع	انخفاض بقيمة (5%) مقارنة بسنة 2023	أدنى مستوى منذ 9 سنوات

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى البيانات والتقارير الدولية.

يُلاحظ من الجدول السابق التالي:

أ. انخفض عدد المشاريع الاستثمارية في أوروبا بين عامي 2022 و2024، مما يعكس حالة تراجع ثقة المستثمرين بسبب عدم اليقين الاقتصادي، ارتفاع تكاليف الطاقة، والتوترات الجيوسياسية المرتبطة بالأزمة الروسية - الأوكرانية.

ب. تعكس هذه الأرقام تراجعاً في جاذبية أوروبا كموقع للاستثمار الأجنبي مقارنة بما قبل الأزمة، مما يمكن أن يؤثر في معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل في الاقتصادات الأوروبية الكبرى.

جدول (6): مؤشرات تراجع الاستثمار في بعض الدول الأوروبية في 2024

الدولة	نسبة التراجع في المشاريع الاستثمارية (سنة 2024 مقارنة بسنة 2023)	أسباب رئيسة للتراجع
فرنسا	انخفاض بنسبة (14%)	ضعف النمو وثقة المستثمرين
ألمانيا	انخفاض بنسبة (17%)	ارتفاع تكاليف الطاقة/ مخاطر اقتصادية
المملكة المتحدة	انخفاض بنسبة (13%)	بيئة اقتصادية متقلبة

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى البيانات والتقارير الدولية.

يُلاحظ من الجدول السابق التالي:

أ. تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا منذ عام 2022 إلى مستويات تاريخية منخفضة يدلّ على أن الأزمة لم تقتصر آثارها على التجارة والأسواق المالية فقط، بل تعدتها إلى تراجع جاذبية الاستثمار طويل الأجل.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

ب. انخفاض المشاريع الاستثمارية في دول رئيسة مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة يعكس تأثيرات متعددة تشمل التوترات الجيوسياسية، ارتفاع تكاليف الطاقة، وبيئة عدم اليقين الاقتصادي.

ج. مثل هذا التراجع يؤثر سلبياً على معدلات النمو الاقتصادي، توظيف العمالة، والتوسع في الابتكار داخل قطاعات اقتصادية متعددة، مما يستدعي سياسات تحفيزية وتعزيز بيئة الاستثمار لجذب رؤوس الأموال الدولية.

ثانياً/ تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

أسفرت الأزمة الروسية -الأوكرانية منذ فبراير 2022، عن تأثيرات سلبية ملموسة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الاقتصادات الأوروبية، وخاصة في الأعوام الأولى للصراع، ما انعكس بدوره على معدلات الاستثمار والنشاط الاقتصادي العام، وتبيّن من تقديرات المفوضية الأوروبية أن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي لعامي 2022 و2023 انخفضت مقارنة بما كان متوقعاً قبل اندلاع الحرب، ففي خريف 2021 كان من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (4.3%) في عام 2022، و(2.5%) في عام 2023، لكن النمو الفعلي سجل (3.5%) في عام 2022، وتراجع إلى حوالي (0.5%) في عام 2023، كنتيجة مباشرة للصدمات الاقتصادية المرتبطة بالأزمة وانخفاض الطلب والأسعار المرتفعة للطاقة والمواد الخام (البرلمان الأوروبي، 2022).

ويُظهر تحليل خاص للمفوضية أن الدول الأوروبية الأقرب جغرافياً إلى منطقة الحرب تعرضت لضغط أكبر على نموها الاقتصادي، حيث انخفض متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الفصول الأولى من الحرب (2022-2023) بنحو (1.9) نقطة مئوية أقل مما كان متوقعاً قبل الحرب، نتيجة الأثر المركّب لارتفاع تكاليف الطاقة، اضطرابات التجارة، وتراجع ثقة الشركات والمستهلكين في هذه الاقتصادات (المفوضية الأوروبية، 2022).

وقد تسبّبت هذه الوتيرة البطيئة في النمو في تراجع الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث اضطرت الشركات إلى إعادة تقييم المشاريع الاستثمارية وتأجيل خطط التوسع بسبب عدم اليقين الاقتصادي ومخاطر الأسعار المرتفعة للمدخلات الإنتاجية، وهو ما أنتج بيئة استثمارية أكثر حذراً وأدى إلى بطء النمو الاقتصادي طويل الأجل في العديد من الدول الأوروبية المتقدمة والنامية على حد سواء.

بالرغم من أن بعض التقديرات الحديثة تشير إلى أن الاقتصاد الأوروبي عاود تسجيل نمو طفيف في عامي 2024-2025 بنسب بلغت حوالي (1.2%) إلى (1.5%) في منطقة اليورو، إلاّ أن هذا النمو لا يزال أضعف مما كان متوقعاً قبل الأزمة، وهو دليل على أن الضغوط البنيوية الناجمة عن التطورات الجيوسياسية لا تزال تؤثر على الاستثمار والنشاط الاقتصادي (رويترز، 2024).

جدول (7): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي(2019 - 2024)

السنة	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	تحليل مختصر
2019	(%1.9)	نمو اقتصادي مستقر قبل الجائحة العالمية
2020	انخفاض بنسبة (%5.6)	تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الأوروبي
2021	(%6.4)	انتعاش قوي عقب الجائحة ولكن ما قبل الأزمة الروسية -الأوكرانية
2022	(%3.5)	تباطؤ النمو في ظل بداية الأزمة (فبراير 2022)
2023	(%0.4)	انخفاض حاد في النمو بعد التأثير الكامل للصراع
2024	(%1.0)	تعافي طفيف في النمو مع استمرار ضغوط الأزمة والجغرافيا السياسية

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى البيانات والتقارير الدولية.

يُلاحظ من الجدول السابق التالي:

أ. يُظهر الجدول تراجعاً ملحوظاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، حيث انخفض من نحو (3.5%) عام 2022 إلى حوالي (0.4%) عام 2023، وهو ما يعكس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للأزمة الروسية - الأوكرانية على النشاط الاقتصادي الأوروبي، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

ب. يرتبط هذا التباطؤ الاقتصادي بتراجع ثقة المستثمرين وانخفاض النشاط الاستثماري، نتيجة ارتفاع درجة عدم اليقين الجيوسياسي، وتوقف أو تأجيل بعض المشاريع الاستثمارية، إلى جانب زيادة تكاليف الطاقة والمواد الخام، الأمر الذي أدى إلى ضعف الطلب الكلي وتباطؤ حركة رؤوس الأموال داخل الاقتصادات الأوروبية.

ج. يشير الارتفاع النسبي في معدل النمو خلال عام 2024إلى نحو (1.0%) إلى بداية تعافٍ تدريجي، إلاَّ أنه يظل تعافياً محدوداً مقارنة بمعدلات ما قبل الأزمة، في ظل استمرار الضغوط الجيوسياسية والتجارية وتداعيات السياسات النقدية المشددة الهادفة إلى احتواء التضخم.

ثالثاً/ إعادة التفكير في سياسات الاستثمار والاعتماد الطاقي:

أدت الأزمة الروسية - الأوكرانية منذ فبراير 2022 إلى إعادة تقييم شامل لسياسات الاستثمار والاعتماد الطاقي في أوروبا وغيرها من المناطق الصناعية العالمية، باعتبار أن الاعتماد الكبير على مصادر أحفورية أجنبية، ولا سيما الإمدادات الروسية من الغاز والنفط، جعل السياسات الاقتصادية الوطنية والعرض الطاقي أكثر هشاشة أمام الصدمات الجيوسياسية. فقد وضع خطة (REPowerEU) مفوضية الاتحاد الأوروبي هدفاً استراتيجياً لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي وتسريع الانتقال نحو الطاقة النظيفة والمتجددة، من خلال تنويع مصادر الإمداد، وتطوير الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة الطاقة، كجزء من سياسة الاستثمار العابر للقطاعات للطاقة والاقتصاد (المفوضية الأوروبية، 2022).

وقد دفع هذا التحول الاستراتيجي العديد من الدول الأوروبية إلى إعادة توجيه الاستثمارات بعيداً عن الوقود الأحفوري التقليدي، نحو مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية للطاقة النظيفة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وذلك لزيادة الأمن الطاقي وتقليل التأثر بالعوامل الخارجية في أسواق النفط والغاز، وهي خطوات تُعد جزءاً من أجندة التحول الطاقي طويلة الأمد لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام (أي إنفست، 2022)

بالإضافة إلى ذلك، سلّطت التطورات الأخيرة الضوء على ضرورة تطوير سياسات تمويل استثمارية تدعم الاستقلال الطاقي والاقتصادي من خلال بناء قدرات محلية في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الناشئة مثل تخزين الطاقة والهيدروجين الأخضر، وهو ما يتطلب تحولات جذرية في توجيه رؤوس الأموال نحو البنى التحتية الطاقة النظيفة وتقليل الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري. المنظمة الدولية للطاقة المتجددة تشير إلى أن الاستثمار السنوي العالمي في قدرات الطاقة المتجددة يجب أن يتجاوز (1.5) تريليون دولار حتى عام 2030 لضمان تحقيق أهداف الأمن الطاقي وتقليل المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالاعتماد على الوقود الأحفوري (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2023).

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذه التغييرات في السياسات الاستثمارية والطاقة ليست محصورة فقط في أوروبا، بل تشمل دولاً في مناطق أخرى تسعى إلى تحقيق أمن طاقي أكبر وتنويع مصادر الطاقة في أعقاب التوترات على أسواق الطاقة العالمية الناتجة عن الحرب، مما يعكس تحولاً طويل الأجل في سياسات الاستثمار والنمو الاقتصادي نحو بيئات أكثر مرونة واستدامة.

جدول (8): التحول في سياسات الاستثمار والاعتماد الطاقي في أوروبا قبل وبعد الأزمة الروسية-الأوكرانية

المؤشر	قبل الأزمة (حتى 2021)	بعد الأزمة (2022 - 2024)	الدلالة الاقتصادية والاستثمارية
الاعتماد على الغاز الروسي	مرتفع (حوالي 40% من واردات الغاز الأوروبية)	انخفاض ملحوظ إلى أقل من (15%) في بعض التقديرات	توجه استثماري لتنويع مصادر الطاقة
الاستثمار في الطاقة المتجددة	نمو تدريجي	تسارع كبير وزيادة المشاريع الجديدة	دعم التحول الطاقي وتعزيز الأمن الاقتصادي
الاستثمار في البنية التحتية للغاز المسالLNG	محدود نسبياً	توسع كبير في الموانئ ومحطات الاستقبال	تنويع الإمدادات وتقليل المخاطر الجيوسياسية
سياسات الدعم الحكومي للطاقة	دعم تقليدي محدود	حزم تمويلية واستثمارية ضخمة للطاقة النظيفة	إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الاستقلال الطاقي
كفاءة الطاقة وترشيد الاستهلاك	برامج متوسطة	تشديد السياسات وخطط خفض الاستهلاك	تخفيض التكاليف وتحسين الاستدامة الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى البيانات والتقارير الدولية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

يُلاحظ من الجدول السابق التالي:

أ. يُظهر الجدول انتقال الدول الأوروبية من الاعتماد المرتفع على الطاقة الروسية إلى تبني استراتيجيات استثمارية بديلة، ما يعكس إدراكاً متزايداً لمخاطر الاعتماد الأحادي على مورد جيوسياسي غير مستقر.

ب. الزيادة الكبيرة في الاستثمارات المرتبطة بالطاقة النظيفة تشير إلى أن الأزمة لم تُحدث صدمة قصيرة المدى فحسب، بل دفعت نحو إعادة هيكلة طويلة الأجل لقطاع الطاقة، بما يعزز الاستدامة والأمن الطاقي.

ج. توسع برامج الدعم وتمويل مشاريع الطاقة والبنية التحتية يدل على تحول دور الدولة من منظم تقليدي إلى فاعل استثماري مباشر لتقليل المخاطر الاقتصادية وتعزيز مرونة الأسواق.

د. الاستثمار في الغاز الطبيعي المسال والبنية التحتية البديلة يعكس توجهاً لتقليل التعرض للصدمات الخارجية، وتحقيق استقرار أكبر في أسواق الطاقة والأسعار.

ه. تشير المؤشرات إلى أن إعادة التفكير في السياسات الاستثمارية والطاقية أصبحت أداة لدعم النمو طويل المدى، وليس مجرد استجابة ظرفية للأزمة.

إذاً باختصار، الأزمة الروسية الأوكرانية تعتبر تحدياً كبيراً للاقتصاد الأوروبي فيما يتعلق بالاستثمار والنمو، كتراجع ثقة المستثمرين، وتعطيل التجارة والاستثمار، وتداعيات ارتفاع أسعار الطاقة، والتأثير على الاستقرار المالي، هي بعض العوامل التي تؤثر على الاقتصاد الأوروبي، ولذلك، يتطلب التعامل مع هذا التحدي استجابة حكيمة ومنسقة من الدول الأوروبية.

وتعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون الداخلي، وتنويع مصادر الاستثمار والتجارة، وتشجيع الثقة بين المستثمرين هي بعض الخطوات الضرورية للتغلب على هذا التحدي، ويجب أيضاً الاستثمار في القطاعات البديلة والمبتكرة، وتعزيز التنمية المستدامة والتكنولوجيا الحديثة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وعلى المستوى الدولي، يجب أن تعمل الدول على تعزيز الحوار والتفاوض لحل الأزمة بشكل سلمي ومستدام، وينبغي أن تلتزم الأطراف المعنية بالالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في سبيل الاستقرار الاقتصادي والسياسي (مجاهد، 2022)

وبصفة عامة، يتطلب التأثير الاقتصادي للأزمة الروسية الأوكرانية تعاوناً قوياً وجهوداً مشتركة للتغلب على التحديات المتعلقة بالاستثمار والنمو في الاقتصاد الأوروبي، وذلك من خلال تنفيذ إجراءات فعَّالة وتعزيز التعاون الدولي، يمكن تحقيق استقرار اقتصادي مستدام وتعزيز النمو في المنطقة.

المحور الخامس/ القطاع السياحي:

تعد السياحة أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد الأوروبي، حيث يعتمد العديد من الدول الأوروبية بشكل كبير على إيرادات السياحة لتعزيز نموها الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ومع وجود الأزمة الروسية الأوكرانية، فإن هذا القطاع يتأثر بشكل كبير وقد يواجه تحديات جذرية.

بداية وقبل كل شيء، ينبغي أن نلاحظ أن روسيا تعتبر واحدة من أكبر الأسواق السياحية في أوروبا، وبالتالي فإن أي تدهور في العلاقات بين روسيا وأوروبا قد يؤدي إلى تراجع كبير في عدد السياح الروس القادمين إلى الدول الأوروبية، وقد يتم تقليص حجم السياحة الوافدة من روسيا بسبب التوترات السياسية والاقتصادية، وهذا يعني تراجع الإيرادات المتعلقة بالفنادق والمطاعم والمعالم السياحية.

وأيضاً، تتأثر صناعة السياحة الأوروبية بشكل عام بتراجع الاستقرار السياسي والأمني، فالأزمة الروسية الأوكرانية قد تؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة وظهور مخاطر أمنية، مما يؤثر على قرارات السفر للسياح الأجانب، وقد يتردد السياح في زيارة الوجهات التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي أو الأمني، مما يتسبب في انخفاض عدد السياح الوافدين وتراجع الإيرادات المرتبطة بهم.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤثر ارتفاع تكاليف السفر والتأشيرات على السياحة الأوروبية، ففي حالة حدوث أزمة بين روسيا وأوروبا، قد تفرض الدول القيود على السفر وتشديد الإجراءات الأمنية، مما يرفع تكاليف السفر ويجعله أكثر صعوبة للسياح الروس، وهذا قد يؤدي إلى تراجع الطلب على الرحلات الجوية والفنادق والخدمات السياحية الأخرى (الحسيني، 2022).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

وبشكل عام، تكمن التحديات التي تواجه السياحة الأوروبية بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية في تراجع عدد السياح الروس وتراجع الإيرادات المرتبطة بهم، وتراجع الاستقرار السياسي والأمني، وارتفاع تكاليف السفر والتأشيرات، وينبغي على الدول الأوروبية اتخاذ إجراءات للتعامل مع هذه التحديات وتعزيز صناعة السياحة، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات تنويع الأسواق السياحية وتوجيه الجهود لجذب السياح من أسواق أخرى، وتحسين الأمن والاستقرار في المناطق السياحية، وتسهيل الإجراءات اللوجستية وتخفيض التكاليف المرتبطة بالسفر والتأشيرات.

وبرغم ذلك، يمكن أن تستفيد الدول الأوروبية من تعزيز الترويج السياحي وتنشيط الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية لجذب السياح، ويمكن أيضاً استكشاف فرص التعاون السياحي مع دول أخرى للتعويض عن تراجع الطلب من روسيا.

وبالتالي، فإن الأزمة الروسية الأوكرانية تؤثر على قطاع السياحة بشكل كبير، وذلك للأسباب التالية:

أولاً/ انخفاض عدد السياح القادمين من روسيا: أحدثت الأزمة الروسية - الأوكرانية تأثيراً بالغاً على حركة السياحة الدولية، وكان من أبرز مظاهر ذلك التراجع الكبير في أعداد السياح الروس المتجهين إلى الخارج وإلى الأسواق الأوروبية، حيث تراجع السياح القادمين إلى وجهات عالمية من روسيا إلى مستويات أقل بكثير مما كانت عليه قبل الأزمة بسبب العقوبات الاقتصادية، إغلاق المجال الجوي، صعوبة الحصول على تأشيرات، وارتفاع تكلفة السفر نتيجة القيود المفروضة، فضلاً عن ضعف القوة الشرائية للمستهلك الروسي في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، وقد أشار تحليلٌ من (Euromonitor International) إلى أن السياحة الصادرة من روسيا قد تنخفض إلى ما يصل إلى (50%) دون مستويات 2021 بسبب هذه العوامل، مما يمثّل خسارة كبيرة في الإنفاق السياحي للخارج وتأثيراً على الاقتصاديات التي تعتمد على السياح الروس (يوروموتيتور إنترناشيونال، 2022) ، وعلى المستوى العملي، كانت تدفقات السياح الروس تُشكّل نسبة ملحوظة من إجمالي السيّاح في دول أوروبية وجيران الاتحاد الأوروبي قبل الأزمة، إذ كانت بعض الأسواق تستقبل ملايين الزوّار الروس سنوياً، لكن النزاع أدّى إلى انخفاض كبير في هذه الأرقام، كما نتج عن فرض قيود على السفر وتأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي وتقييد رحلات الطيران المباشرة (أسوشيتد برس، 2022).

كما انخفض السياح الأجانب بصورة عامة في روسيا في 2022 إلى نحو (200,100) زائر فقط، أي بانخفاض يقارب (96%) عن مستويات ما قبل الجائحة والحرب في 2019، في إشارة واضحة إلى تقلّص حركة السيّاح من الخارج بما في ذلك الروس وغيرهم، وهو ما أثر سلباً على الخدمات السياحية في الوجهة الروسية نفسها وعلى الاقتصادات التي كانت تعتمد على السياحة الروسية كجزء من عوائدها السياحية (موسكو تايمز، 2023).

وتنعكس هذه التقلّبات في أعداد السياح الروس في انخفاض واضح في الإيرادات السياحية لدى الوجهات التي كانت تعتمد على هذه السوق، الأمر الذي أثر بدوره على معدلات التشغيل في الفنادق والمنتجعات، خدمات النقل، الاقتصاد المحلي، وفرص العمل في القطاع السياحي، سواء داخل الأسواق الروسية أو في الوجهات الأوروبية التي كانت تستقبل أعداداً كبيرة من السائحين الروس قبل الأزمة (يوروموتيتور إنترناشيونال، 2022).

جدول (9): عدد الرحلات السياحية الروسية إلى الخارج (2019 - 2023)

السنة	عدد الرحلات الخارجية للسياح الروس (مليون)	التغير مقارنة بسنة 2019
2019	(45.0)	-
2020	انخفاض حاد بسبب جائحة كورونا	-
2021	غير متوفر	أقل من ذروة 2019
2022	حوالي (4.7)	انخفاض بنسبة (67%) مقارنة بسنة 2019
2023	حوالي (24)	انخفاض بنسبة (47%) مقارنة بسنة 2019

المصدر: إعداد الباحثين استنادًا إلى الإحصاءات السياحية الدولية (2019 - 2023).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

يُلاحظ من الجدول السابق التالي:

أ. تشير البيانات إلى تراجع ملحوظ في رحلات السياح الروس إلى الخارج، حيث تراوحت نسبة الانخفاض بين نحو (67%)، و(47%) مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة في عام 2019، وهو ما يعكس تقلصاً كبيراً في حركة السفر السياحي الدولي المرتبط بالسوق الروسية، ولم يكن هذا التراجع نتيجة الصراع العسكري فحسب، بل تأثر أيضاً بإغلاق مجالات جوية أوروبية أمام الطيران الروسي، وتشديد قيود التأشيرات، وفرض العقوبات الاقتصادية والمالية، الأمر الذي جعل السفر إلى أوروبا أكثر صعوبة وارتفاعاً في التكلفة، وأدى إلى انخفاض أعداد السياح الروس الوافدين إلى الوجهات الأوروبية التي كانت تقليدياً تعتمد على هذا السوق.

ب. وعلى الرغم من تسجيل عام 2023 ارتفاعاً نسبياً في عدد الرحلات الروسية إلى الخارج مقارنة بعام 2022، فإن مستويات السفر لم تعد بعد إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، مما يعكس بداية تعافٍ جزئي في الطلب السياحي مدفوعاً بتكيف الأسواق وتحسن نسبي في ظروف السفر، إلاَّ أنه لا يزال أقل بكثير من مستويات ما قبل عام 2020، وهو ما يبرز استمرار التأثيرات الهيكلية للأزمة على حركة السياحة الأوروبية.

ثانياً/ زيادة تكاليف السفر والتأشيرات: عكست الأزمة الروسية - الأوكرانية منذ عام 2022، تأثيرات واضحة في زيادة تكاليف السفر الدولي والتعاملات المتعلقة بالتأشيرات، مما أثّر على قرارات السفر والسياحة لدى المستهلكين العالميين، ومن جهة أخرى، أقدمت بعض الجهات على تشديد قيود التأشيرات للمواطنين الروس كنتيجة للاضطرابات الجيوسياسية والأمنية، مثل قرار الاتحاد الأوروبي أن يُطلَب من الروس الحصول على تأشيرة منفصلة لكل رحلة بدلاً من تأشيرة متعددة الدخول، وهو ما رفع تكاليف ووقت التخطيط للسفر إلى الأسواق الأوروبية مقارنة بما كانت عليه قبل الأزمة، حيث انخفض عدد التأشيرات الممنوحة من أكثر من (4) ملايين في 2019 إلى نحو (500) ألف في 2023، وهو مؤشر قوي على زيادة الأعباء الإجرائية والمالية أمام السياح الروس الراغبين في السفر إلى أوروبا (أسوشيتد برس، 2022).

وإلى جانب تغيّر متطلبات التأشيرات، واجه المسافرون ارتفاعاً في تكاليف السفر الفعلية بسبب اضطرابات الملاحة الجوية التي فرضتها الأزمة، فإغلاق المجال الجوي في بعض المناطق وارتفاع أسعار النفط والوقود زاد من تكاليف تشغيل الرحلات الجوية، ما دفع بعض شركات الطيران لإعادة توجيه المسارات لمسافات أطول، وبالتالي زيادة أجور التذاكر التي يتحمّلها السائح في نهاية المطاف، وهي تكلفة امتدت لتشمل خدمات التأمين وأسعار الخدمات اللوجستية المرتبطة بالسفر (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022).

كما أظهر استطلاع حديث أن تكاليف السفر المرتفعة أصبحت من العوامل الأساسية التي تحدّ من نية السفر إلى أوروبا لدى العديد من الأسواق الرئيسة مثل الولايات المتحدة والبرازيل وكندا واليابان، إذ أشارت نسبة كبيرة من المشاركين في استطلاع السياحة إلى أن ارتفاع التكلفة هو العقبة الأولى التي تواجه قراراتهم بشأن السفر، متجاوزة حتى المخاوف السياسية لجملة عوامل أخرى فرضتها الأزمة العالمية والضغوط الاقتصادية العامة (الجزيرة نت، 2023).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأزمة أدّت إلى زيادة تكاليف السفر والتأشيرات عبر آليتين: من ناحية عبر تشديد الإجراءات التأشيرية وارتفاع التكاليف المرتبطة بها في الوجهات المتأثرة سياسياً، ومن ناحية أخرى عبر ارتفاع تكاليف التشغيل للنقل والسفر الدولي، مما انعكس في النهاية على الأعباء المالية للمستهلكين وتقليل الطلب على السفر الدولي في العديد من الأسواق السياحية.

ثالثاً/ تراجع الإيرادات السياحية وفرص العمل: أفادت عدة تقارير بأن الأزمة الروسية - الأوكرانية أدّت إلى تقلّص كبير في الإيرادات السياحية في مناطق تأثرت مباشرة بالقِتال وتراجع أعداد الزوّار الدوليين، مما انعكس بدوره على فرص العمل في القطاع السياحي، وفي أوكرانيا على سبيل المثال، شهدت البلاد سقوطاً حاداً في حركة السياح الوافدين منذ اندلاع الحرب في فبراير 2022، حيث انخفض عدد الزوّار الأجانب بنسبة تصل إلى أكثر من (85%) في بعض الفترات، وبلغت الخسائر في الإيرادات السياحية المتوقع أن تتجاوز المليار دولار بحلول نهاية عام 2024، مقارنة بما كان مُحقّقاً قبل الحرب، مع توقعات بأن تصل الخسائر التراكمية حتى عام 2030 إلى نحو (12.7) مليار دولار، مما ينذر بتداعيات طويلة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الأجل على الاقتصاد المحلي والسياحي في أوكرانيا، وقد ترتّبت على هذا الانخفاض الكبير في الإيرادات خسائر في فرص العمل داخل القطاع السياحي، إذ أن تراجع الطلب على السفر والسياحة واختفاء العديد من الأنشطة المرتبطة بالسياحة أدّى إلى انخفاض عدد الوظائف بشكل كبير، مع توقعات بأن يصل معدل الوظائف المفقودة إلى أكثر من (60%) مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، وهو ما يشير إلى تقلّص فرص التشغيل في الفنادق والمطاعم وشركات الرحلات والأنشطة الترفيهية، الذي كان يُعد مصدراً مهماً للعمالة في الاقتصاد المحلي (أوبن فور بيزنس، 2022).

وتظهر إحصاءات أخرى أن الإيرادات الضريبية الناتجة عن أنشطة السياحة في أوكرانيا انخفضت بنحو (29%) في الربع الأول من عام 2023 مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، كما أن عدد الشركات العاملة في القطاع تراجع بنحو (34%) خلال نفس الفترة، ما يعكس أثراً مزدوجاً على النشاط الاقتصادي وفرص العمل داخل الاقتصاد السياحي المتضرر (Domyshche - Medyanyk et al, 2025).

وبالإضافة إلى ذلك، أدّت قلة الزوار وتراجع أنشطة السفر الدولية إلى تراجع الضرائب والإيرادات المرتبطة بالقطاع بشكل عام، الأمر الذي مثّل تحدياً إضافياً لأسواق العمل المحلية التي اعتمدت في السابق على إيرادات السياحة كمصدر رئيس للنقد الأجنبي وفرص التشغيل، ولا يزال هذا التأثير قائماً في مناطق عديدة من أوروبا الشرقية، مما يستدعي سياسات تعافٍ واستثمارات داعمة لإعادة تنشيط القطاع السياحي وتنمية فرص العمل فيه (البنك الدولي، 2022).

والجدول التالي يوضح مؤشرات تراجع الإيرادات السياحية وفرص العمل.

جدول (10): مؤشرات تراجع الإيرادات السياحية وفرص العمل نتيجة الأزمة الروسية-الأوكرانية

المؤشر	قبل الأزمة (2019-2021)	بعد الأزمة (2022-2024)	نسبة التغير التقريبية
عدد السياح الوافدين إلى أوكرانيا	مستوى طبيعي قبل الحرب	انخفاض حاد بعد 2022	انخفاض بنسبة (85%)
الإيرادات السياحية السنوية	مستويات مستقرة	خسائر تتجاوز المليار دولار في 2024	انحدار كبير
فرص العمل في القطاع السياحي	مستويات تشغيل طبيعية	فقدان واسع للوظائف	انخفاض حتى (60%)
الإيرادات الضريبية من السياحة	(100%) سنة أساس	انخفاض واضح في 2023	انخفاض بنسبة (29%)
عدد الشركات السياحية العاملة	استقرار نسبي	خروج عدد كبير من السوق	انخفاض بنسبة (34%)

المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى تقارير البنك الدولي حول أثر الحرب على القطاع السياحي (2022-2024).

يُلاحظ من الجدول السابق التالي:

أ. يوضح الجدول أن الأزمة الروسية-الأوكرانية أدت إلى تراجع حاد في أعداد السياح الوافدين إلى أوكرانيا، حيث انخفضت حركة السفر بنحو (85%) مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، وقد انعكس هذا الانخفاض بشكل مباشر على الإيرادات السياحية السنوية، التي تجاوزت الخسائر فيها المليار دولار في عام 2024، مما يشير إلى أثر اقتصادي بالغ على القطاع السياحي والاقتصاد الوطني بشكل عام.

ب. كما أظهر الجدول أن تراجع النشاط السياحي أسفر عن فقدان واسع لفرص العمل، حيث تأثرت نحو (60%) من العمالة السابقة، مع انخفاض الإيرادات الضريبية من أنشطة السياحة بنسبة (29%)، وتقلص عدد الشركات السياحية بنحو (34%)، ويعكس ذلك أن تأثير الأزمة لم يقتصر على الإيرادات الاقتصادية المباشرة، بل شمل البنية التشغيلية للقطاع وفرص العمل والاستقرار المالي للشركات السياحية، مما يجعل التعافي عملية تتطلب سياسات داعمة واستثمارات مستمرة لتعزيز استعادة الحركة السياحية وإعادة تشغيل الشركات والعمالة المتضررة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن الأزمة الروسية-الأوكرانية أحدثت أثراً مركباً وممتداً على القطاع السياحي، يجمع بين تقلص الطلب السياحي، انخفاض الإيرادات، وفقدان فرص العمل، الأمر الذي يستدعي تدخلاً سياسياً واستراتيجياً لإعادة تنشيط القطاع على المدى المتوسط والطويل.

إذاً يمكن القول، أن الأزمة الروسية الأوكرانية تعد عاملاً مؤثراً سلبياً على صناعة السياحة في الاقتصاد الأوروبي، وتراجع عدد السياح الروس وتراجع الإيرادات المرتبطة بهم يمثل تحدياً كبيراً للدول الأوروبية، التي تعتمد بشكل كبير على السياحة كمصدر للنمو الاقتصادي والتوظيف.

وبالإضافة إلى ذلك، التوترات السياسية والأمنية المصاحبة للأزمة قد تؤدي إلى تراجع الطلب على السفر إلى الوجهات الأوروبية، وتعزز مخاوف السياح بشأن الأمان والاستقرار، كما أن ارتفاع تكاليف السفر والتأشيرات يمكن أن يصعِّب على السياح الروس الوصول إلى الوجهات الأوروبية.

ومع كل ذلك، يجب على الدول الأوروبية تحديد استراتيجيات للتعامل مع هذه التحديات، يمكن تحقيق ذلك من خلال تنويع الأسواق السياحية والتركيز على استقطاب السياح من مصادر أخرى، وتعزيز الأمن والاستقرار في المناطق السياحية، وتسهيل الإجراءات اللوجستية وتخفيض التكاليف المرتبطة بالسفر والتأشيرات.

ويمكن أن تستفيد الدول الأوروبية من تعزيز الترويج السياحي وتنشيط الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية لجذب السياح، كما يمكن استكشاف فرص التعاون السياحي مع دول أخرى للتعويض عن تراجع الطلب من روسيا.

وعلى المستوى العالمي، يجب أن تعمل المجتمع الدولي على تسوية الأزمة الروسية الأوكرانية بطرق سلمية ودبلوماسية، فالاستقرار السياسي والأمني في المنطقة سيكون له تأثير إيجابي على صناعة السياحة في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم، مع التزام الدول الأوروبية بتنفيذ إجراءات مناسبة والتركيز على الترويج السياحي وتحسين البنية التحتية والخدمات السياحية، يمكن تجاوز تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي وتعزيز استدامة وتنمية صناعة السياحة في المستقبل.

باختصار، الأزمة الروسية الأوكرانية تشكل تحدياً كبيراً لصناعة السياحة في أوروبا، حيث يتراجع عدد السياح الروس وتتأثر الإيرادات المرتبطة بهم، ولذلك يجب على الدول الأوروبية اتخاذ إجراءات لتعزيز صناعة السياحة وتنويع الأسواق السياحية وتحسين الأمن والاستقرار وتسهيل الإجراءات اللوجستية لجذب السياح من مصادر أخرى، فمع مرور الوقت وتحسن الأوضاع، يمكن للسياحة تجاوز تأثير الأزمة واستعادة نشاطها، فهي تحتاج إلى جهود ترويجية واستراتيجيات لاستعادة الثقة وإعادة بناء الصورة السياحية.

الخاتمة

في الختام، نستخلص أن الأزمة الروسية الأوكرانية تعد تحدياً كبيراً للاقتصاد الأوروبي بشكل عام، وتأثيرها يمتد على عدة جوانب اقتصادية، بدءاً من الاستثمارات والتجارة وصولاً إلى السياحة، وكذلك توقف العديد من الأعمال والمشاريع التجارية بين روسيا والدول الأوروبية، إلى جانب فرض العقوبات الاقتصادية المتبادلة، أدى إلى تراجع حاد في حجم التجارة بين الجانبين، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على الشركات والصناعات الأوروبية التي كانت تعتمد بشكل كبير على السوق الروسية.

كما يمكن استنتاج أن الأزمة الروسية - الأوكرانية تركت آثاراً عميقة ومتعددة الأبعاد على الاقتصاد الأوروبي، إذ لم يقتصر تأثيرها على قطاع واحد، بل امتد ليشمل القطاعات المالية والتجارية وقطاع الطاقة، إلى جانب الاستثمار والنمو الاقتصادي والقطاع السياحي، فقد أسهمت التقلبات الحادة في الأسواق المالية وانخفاض ثقة المستثمرين في تراجع النشاط المالي وتأجيل بعض المشاريع الاستثمارية، بينما أدت العقوبات الاقتصادية وقيود التجارة إلى تقلص حجم التبادل التجاري وارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات المختلفة.

كما كشف قطاع الطاقة عن هشاشة الاعتماد على المصادر الأحفورية الروسية، مما دفع إلى تعطّل بعض المشاريع التقليدية وتسريع التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة لتعزيز الأمن الطاقي وتقليل المخاطر الجيوسياسية. وبالنسبة للنمو الاقتصادي، شهدت الاقتصادات الأوروبية تباطؤاً ملحوظاً في معدل الناتج المحلي الإجمالي مع بداية الأزمة، وارتبط هذا التباطؤ بتراجع الثقة الاستثمارية وارتفاع تكاليف الطاقة والمواد الخام، في حين أظهرت بيانات عام 2024 بداية تعافٍ تدريجي ولكنه محدود مقارنة بمعدلات ما

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

قبل الأزمة، وأما القطاع السياحي، فقد تضرر بشكل كبير بسبب انخفاض حركة السفر، خاصة السياحة الروسية، مع تراجع الإيرادات وفقدان فرص العمل وتقليص عدد الشركات، مما أبرز الحاجة الماسة إلى سياسات دعم واستثمارات مستمرة لإعادة تنشيط القطاع.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

1. شهدت الأسواق المالية الأوروبية تقلبات حادة بعد اندلاع الأزمة، مع انخفاض قيمة الأسهم والسندات، وتراجع ثقة المستثمرين، ما أدى إلى تأجيل بعض المشاريع الاستثمارية وارتفاع المخاطر المصرفية.
2. أدت العقوبات الاقتصادية وقيود التجارة إلى تقلص حجم التبادل التجاري مع روسيا، وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما أثر على الشركات الأوروبية المعتمدة على السوق الروسية وزاد من التوترات في الأسواق.
3. كشف الاعتماد المفرط على الطاقة الروسية عن هشاشة أمن الطاقة الأوروبي، مما أدى إلى تعطّل بعض المشاريع التقليدية وتسريع التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة لتعزيز الاستقلال الطاقي وتقليل المخاطر الجيوسياسية.
4. تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي من حوالي (3.5%) في 2022 إلى نحو (0.4%) في 2023، وارتفع إلى (1%) في 2024، مع استمرار الضغوط الناتجة عن ارتفاع تكاليف الطاقة وضعف الثقة الاستثمارية.
5. شهد القطاع السياحي تراجعاً كبيراً في أعداد السياح، خاصة الروس، بما بين (47%)، و(85%)، حسب الوجهة، ما أدى إلى انخفاض الإيرادات وفقدان فرص العمل وتقليص عدد الشركات، وأوضح الحاجة إلى سياسات دعم واستثمارات مستمرة لإعادة تنشيط القطاع.

وبالتالي، فإن نتائج البحث تؤكد أن الأزمة الروسية - الأوكرانية كان لها أثر سلبي ملموس على الاقتصاد الأوروبي، مع تباين التأثير بين الدول والقطاعات.

وعلى ضوء النتائج السابق ذكرها، يوصي الباحثان بالتالي:

1. تقليل الاعتماد على مورد واحد للطاقة من خلال تعزيز واردات الغاز الطبيعي المسال، وتطوير الطاقة المتجددة والبنية التحتية ذات الصلة لضمان أمن الطاقة الأوروبي.
2. تبني سياسات مالية ومصرفية تضمن استقرار الأسواق في أوقات الأزمات، وزيادة الشفافية وإدارة المخاطر لتجنب تقلّب الاستثمار والتمويل.
3. البحث عن أسواق بديلة للتبادل التجاري وتقليل الاعتماد على الأسواق المتأثرة بالأزمات الجيوسياسية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات استراتيجية متنوعة.
4. وضع برامج دعم للشركات السياحية المتضررة، وتقديم حوافز لإعادة تشغيل العمالة، وتطوير منتجات سياحية مبتكرة لجذب سياح جدد.
5. إعداد خطط طوارئ اقتصادية وجيوسياسية، مع تطوير مؤشرات إنذار مبكر وتحليل مستمر للمخاطر على مختلف القطاعات الحيوية، لتعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي والدول المتأثرة على التكيف بسرعة مع الصدمات المستقبلية.

وفي النهاية، يُعد التأثير الاقتصادي للأزمة الروسية الأوكرانية تحدياً كبيراً للاقتصاد الأوروبي، وأحدثت تأثيرات متشابكة وعميقة على مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يستدعي من الاتحاد الأوروبي والدول المتأثرة تبني استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر، مع تعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية، وتنويع مصادر الطاقة والتجارة، بما يضمن استقرار الاقتصاد وتعزيز قدرته على التكيف مع الأزمات الجيوسياسية المستقبلية.

المراجع

1. أبو سيف، عاطف. (2016). الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين (أوروبا والبحث عن دور). عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
2. الباز، ماهيناز. (2022، 23 مارس). آليات أوكرانيا لإدارة اقتصاد الحرب مع روسيا. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

3. المفوضية الأوروبية. (2022). التوقعات الاقتصادية لصيف 2022 (الحرب الروسية تزيد من سوء التوقعات).
4. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (د.ت). الحاجة لتعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة لتجاوز الاعتماد على الوقود الأحفوري وتقليل المخاطر الطاقية.
5. الحسيني، عامر بن محمد. (2022، 16 فبراير). التأثيرات الاقتصادية من الأزمة الروسية – الأوكرانية. العربية نت.
6. الراوي، عزة. (2022، 8 مارس). ارتفاعا بأسعار الغاز الطبيعي في أوروبا نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية. أخبار ميتر.
7. الشيخ، نورهان حسن. (2022، أبريل). تداعيات التصعيد العسكري الروسي على الاقتصاد العالمي. مجلة السياسة الدولية، 57(228).
8. الصباح، عبد الله علي المالك. (2017). الصعود الإستراتيجي لروسيا الإتحادية وأثره على التوازنات الدولية (1991 - 2015). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
9. بلباشير، عبد القادر، وبراهامي، محمد أمين. (2023، يناير). تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على أسعار الطاقة (النفط والغاز). مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 9(1)، 265-282.
10. ذا موسكو تايمز. (2022). بيانات انخفاض السياح الأجانب في روسيا في 2022.
11. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (2023). تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023.
12. دانييري، بول. (2022). أوكرانيا وروسيا (من طلاق متحضر إلى حرب همجية) (يزن الحاج، مترجم). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
13. سليمان، منى. (2022، 26 فبراير). التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.
14. عبد الحليم، إيمان أحمد. (2022، 10 مارس). هل تتحول الحرب الأوكرانية إلى كارثة استراتيجية لموسكو؟
15. عبد الحميد، عاطف معتمد. (2009). استعادة روسيا مكانة القطب الدولي (أزمة الفترة الانتقالية). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون – مركز الجزيرة للدراسات.
16. عبد النبي، نشوى. (2024، أغسطس). الحرب الروسية - الأوكرانية وأمن الطاقة الأوروبي... هل من حلول بديلة؟
17. مايرز، ستيفن لي. (2015). القيصر الجديد (بزوغ عهد فلاديمير بوتين) (تيسير نظمي خليل، مترجم). الرياض: العبيكان.
18. مجاهد، أحمد. (2022، 23 فبراير). الأزمة الأوكرانية (السياق وأصوله).
19. محمود، شهد. (2025). تداعيات أوروبا في شراء الطاقة الروسية. مركز رع للدراسات الاستراتيجية.
20. مخيمر، أسامة فاروق. (2023، يناير). تأثير الحرب الروسية - الأوكرانية على الأمن الأوروبي. مجلة السياسة والاقتصاد، 18(17). كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف.
21. رويترز. (2025). مؤشرات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو في 2024-2025 وتعافي طفيف متأثر بالظروف الجيوسياسية.
22. ي. سينسكي، ادم. (2011). افاق الطاقة العالمية (نحو استراتيجية سياسية خارجية جديدة) (حسام الدين خضور، مترجم). دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
23. European Commission. (2022). Title of the specific report.
24. International Energy Agency (IEA). (2023). World Energy Outlook 2023.
25. International Energy Agency (IEA). (2023). General Report/Dataset Title.
26. International Renewable Energy Agency (IRENA). (2024). Renewable Capacity Statistics 2024.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

27. Domyshche-Medyanyk, A., et al. (2025). The Impact of War on Ukraine's Tourism Sector: Global Challenges and Implications. International Journal of Contemporary Economics and Administrative Sciences, 15.(1)

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJFAS** and/or the editor(s). **SAJFAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)